



منشورات جامعة دمشق

مركز التعليم المفتوح

قسم الدراسات القانونية

مدخل إلى حقوق الإنسان

(جمع وتعليق على النصوص الأكثر أهمية)

الدكتورة أمل يازجي

أستاذ مساعد في قسم القانون الدولي

١٤٣٥-١٤٣٦ هـ

جامعة دمشق

٢٠١٣-٢٠١٤ م



الفهرس

الموضوع	الصفحة
- المقدمة.	
- المبحث الأول: أفكار رئيسية حول مفهوم حقوق الإنسان.	١١
-١ مفهوم حقوق الإنسان:	١٣
أ- التعريف.	١٣
ب- وثائق.	١٣
-٢ الفرق بين مفهوم الحريات العامة وحقوق الإنسان:	١٤
أ- مفهوم الحرية.	١٤
ب- مفهوم الحق.	١٥
ت- أهمية التمييز بين الحق والحرية.	١٥
-٣ أجيال حقوق الإنسان:	١٦
- الجيل الأول لحقوق الإنسان.	١٦
- الجيل الثاني لحقوق الإنسان.	١٦
- الجيل الثالث لحقوق الإنسان.	١٧
- الجيل الرابع لحقوق الإنسان.	١٧
-٤ هل حقوق الإنسان مفهوم مطلق؟	١٧
-٥ ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان:	١٨
أ- أين نجد مفهوم حقوق الإنسان في الميثاق؟	١٩
ب- دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان.	٢٠
(١) الجمعية العامة.	٢٠
- مجلس حقوق الإنسان	٢١
(٢) مجلس الأمن.	٢٢
(٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي.	٢٢
(٤) مجلس الوصاية.	٢٢
(٥) محكمة العدل الدولية.	٢٣

الصفحة	الموضوع
٢٣	٦) الأمانة العامة للأمم المتحدة.
٢٤	-٦) العولمة وحقوق الإنسان:
٢٥	أ- اتفاقيات منظمة العمل.
٢٦	ب- الحق في التنمية.
	- المبحث الثاني: النقاط الرئيسية في الإعلانات والاتفاقيات الدولية
٢٧	المتعلقة بحقوق الإنسان.
٢٩	-١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٣٠	-٢) العهد المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦
٣٠	أ- ما هي الحقوق المدنية والسياسية؟
٣١	ب- الحقوق المكرسة في العهد المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.
٣٢	ت- آلية المراقبة.
٣٣	ث- الحقوق المدنية والسياسية ومفهوم تعطيل الحقوق.
٣٣	-٣) العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦:
٣٣	أ- الحقوق المكرسة في العهد المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.
٣٤	ب- حقوق فورية أم متدرجة.
٣٤	ج- آلية المراقبة.
٣٥	-٤) الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩:
٣٥	أ- تعريف مصطلح الطفل.
٣٥	ب- تعريف حقوق الطفل.
٣٥	ت- المبادئ التي تحكم اتفاقية حقوق الطفل.
٣٦	ث- آلية المراقبة.
٣٦	-٥) اتفاقية مناهضة التعذيب
٣٧	أ- لهدف من الاتفاقية.
٣٧	ب- آلية المراقبة.
٣٨	-٦) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

الموضوع	الصفحة
أ- تعريف التمييز حسب اتفاقية عام ١٩٧٩.	٣٨
ب- الالتزامات الأساسية للدول الأطراف.	٣٩
٧- اتفاقية منع كل أشكال التمييز العنصري:	٣٩
أ- تعريف التمييز حسب اتفاقية عام ١٩٦٥.	٣٩
ب- آلية المراقبة.	٤٠
ت- الالتزامات الأساسية للدول الأطراف في الاتفاقية.	٤٠
٨- الاتفاقية المتعلقة باللجوء:	٤١
أ- تعريف مصطلح اللاجئ.	٤٢
ب- ماذا تتضمن اتفاقية عام ١٩٥١؟	٤٢
ت- مبدأ عدم الإبعاد.	٤٢
ث- من يحسي اللاجئ؟	٤٣
٩- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري:	٤٤
أ- تعريف المصطلح.	٤٤
ب- آلية المراقبة.	٤٤
١٠- اتفاقية حماية العمال كل المهاجرين وأفراد عائلاتهم.	٤٥
١١- قانون لاهاي وقانون جنيف: اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات الملحقة بها:	٤٦
أ- الأشخاص المحميون بقواعد القانون الدولي الإنساني.	٤٧
ب- آليات المراقبة.	٤٨
- المبحث الثالث: النقاط الرئيسية في الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان.	٥٣
١- النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان:	٥٥
أ- مجلس أوروبا:	٥٥
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.	٥٦
أ- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومفهوم تعطيل الحقوق.	٥٧
ب- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.	٥٧
ب- الاتحاد الأوروبي:	٥٩

٦٠	١- الميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.
٦٠	ب- محكمة العدل الأوروبية.
٦١	٢- النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان.
٦٢	٣- النظام الأفريقي لحماية حقوق الإنسان.
٦٤	٤- النظام العربي لحماية حقوق الإنسان:
٦٤	أ- الحقوق المعترف بها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
٦٦	ب- آليات مراقبة وتنفيذ الميثاق.
٦٧	٥- النظام الإسلامي لحماية حقوق الإنسان.
٦٩	٦- الخاتمة.

مقدمة:

تشكل منظومة حقوق الإنسان مفهوماً ينطلق منه كل نص قانوني، وأحد الأسس الفلسفية للمذاهب السياسية الكبرى في العالم المعاصر.

نرى هذه الأفكار في إعلان فرجينيا لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تم تبنيه عام ١٧٧٦، كما نراها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٩٨ في فرنسا، كل هذا كان قبل أن يولد إعلان حقوق الإنسان عام ١٩٤٨ في الأمم المتحدة. القانون الجزائري، القانون المدني، مختلف قوانين أصول المحاكمات، قانون العمل، الحريات العامة المكرسة بنصوص قانونية، كل هذه التشريعات معنية بتطور مفهوم حقوق الإنسان، والذي يشكل محور هذه القوانين، وروح كل جهاز وطني أو دولي معني باحترام وحماية الذات البشرية.

القانون الدولي لحقوق الإنسان يمثل أيضاً الأخلاق الدولية، وذلك بصورة مستقلة عن تطبيقه، الذي يخضع من حيث المبدأ لرغبة الطرف الأقوى، حيث غالباً ما يفرغ من معناه الإنساني بهدف تحقيق مصالح بعض القوى الدولية. إن الأدوات الدولية التي تم تبنيها في ميدان حقوق الإنسان قد أعطت شكلاً قانونياً لحقوق غير القابلة للتصرف للكائن البشري، محولة بعض المبادئ إلى حقوق والتزامات يعاقب كل خرق لها.

ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على الالتزامات التي يقع على عاتق الدول واجب تحقيقها واحترامها، كما يحدد هذا القانون أيضاً واجبات الفرد تجاه الآخرين، وذلك من خلال احترامه لحقوقهم وحرياتهم، كالحق في الزواج مثلاً، وأخيراً تنص أحكامه على واجبات الفرد تجاه السلطات التي تحكمه، وذلك من خلال حق التصويت أو المشاركة بالانتخابات... هذه الأقطاب الثلاثة تهدف إلى تحقيق والوصول إلى هدف حقوق الإنسان، أي تحقيق العيش المرغيد في المجتمع الذي يحيا الفرد فيه.

إن الحقوق الأساسية التي يؤمنها القانون الدولي لحقوق الإنسان تمثل حقوقاً أصيلة لكل فرد. فمن خلال ضمان الحق بالحياة، والحق بالكرامة والاحترام للكائن البشري إضافة إلى مجموعة أخرى من الحقوق، فإنه يتم في المجتمعات المعاصرة توفير الضمانة الأساسية للحياة الجيدة للفرد، وليس مجرد الحياة.

إن مفهوم الحريات الأساسية مفهوم جديد ذو بعد فلسفي حتمي، وبالتالي لا يوجد إجماع حول حدود هذا المفهوم أو حتى على تعريفه. وما زال التعامل معه يتم حتى اليوم على أنه مفهوم غير واضح. لكن ذلك لا يمكن أن يمنعنا، على الأقل، من مقارنة هذه الحريات الأساسية بغية فهم ملامحها الأساسية، والتعرف إلى المؤسسات التي تنشئها وتحميها¹.

سنحاول في هذا الكتاب توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بعالم حقوق الإنسان، ونرى كيف أن المجتمع الدولي تناول هذه المسألة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

¹ - من أجل المزيد من المعلومات انظر :

"Les concepts de liberté publique et de droit fondamental ", PP. 389-407, dans: (Influence du Droit Européen sur les Catégories du Droits Public). Sous la direction du Jean-Bernard Auby, publication Dalloz, 990 P. 2010



المبحث الأول
أفكار رئيسه حول مفهوم حقوق الإنسان



أفكار رئيسه حول مفهوم حقوق الإنسان:

عالم حقوق الإنسان واسع جداً، وشغل مفهوم حماية هذه الحقوق مختلف اللاعبين الدوليين. تطورت هذه الفلسفة بسرعة وقام المجتمع الدولي بتبني أدوات دولية متعلقة بتطبيق هذه الأفكار، والتي كانت في الأصل أفكاراً فلسفية.

(١) مفهوم حقوق الإنسان:

أ- تعريف^٢:

هو الاعتراف للإنسان بالكرامة الإنسانية من خلال منظومة حقوق تضمن هذه الكرامة. وهي حقوق عالمية الطابع وغير قابلة للتصرف.

ب) وثائق^٣:

من النصوص الأكثر أهمية في القانون الدولي لحقوق الإنسان يمكننا أن نذكر:

- ١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ٢- العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

^٢ - من أجل المزيد من التفاصيل انظر :

"ABC des droits de l'homme", Département des affaires étrangères de la confédération suisse.

<http://www.eda.admin.ch/eda/fr/home/doc/publi/abcs/abc-mr.html>

^٣ - من أجل المزيد من التفاصيل انظر :

"Les droits de l'homme et le système des Nations Unies: Des clés pour agir", "

publication du Haut-Commissariat des Droits de l'Homme.

http://www.un-ngts.org/IMG/pdf/Des_cles_pour_agir.pdf

- ٣- العهد الدولي المتعلق بالحقوق الإنسان للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦.
- ٤- اتفاقية قمع التمييز العنصري.
- ٥- اتفاقية مناهضة التعذيب.
- ٦- اتفاقية حظر التمييز بسبب الجنس.
- ٧- اتفاقية حقوق الطفل.
- ٨- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- ٩- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
- ١٠- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- ١١- الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- ١٢- اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقه بها.

٢) الفرق بين مفهوم الحريات العامة وحقوق الإنسان^٤

أ- مفهوم الحرية:

الحرية هي قدرة الفرد على التقرير والتصرف بنفسه، دون قيد، سواء كان ذلك للقيام بفعل أو الامتناع عن فعل.

^٤ - من أجل المزيد من التفاصيل انظر (القانون الدولي لحقوق الإنسان- المصادر والوسائل)، ص ١٠٠-٣، د. محمد يوسف علوان ومحمد خليل موسى، ٣٣٠ صفحة، ٢٠٠٥.

ب- مفهوم الحق: الحق له وجهان:

- قدرة الشخص على التصرف بنفسه، وفي هذه الحالة يتطابق مفهوما الحق والحرية.
- هو سلطة يمارسها الشخص على الآخرين أو في مواجهتهم، وهنا لا يتطابق المفهومان.

ت- أهمية التمييز بين مفهومي الحق والحرية:

لا أهمية لقدرة الفرد على التصرف (الحرية) إلا من خلال وجود سلطة تحمي هذه الممارسة وتشجع لصاحبها قدرته على ممارستها.

فلا قيمة لحرية التنقل، على سبيل المثال، إلا إذا كفلها نص دستوري أولاً، ثم جاء بعد ذلك نص قانوني ليعرف ويضمن هذه الحرية للأفراد.

للحريات هدف يتلخص في حماية الأفراد من تسلط الدولة، وهذه الحريات في معظمها تدخل في منظومة حقوق الإنسان، والفرق الرئيسي بين هذه الحريات وحقوق الإنسان يكمن في أن الحريات هي حقوق للفرد في مواجهة الدولة، يكفلها الدستور والقوانين^٥.

^٥ من أجل المزيد من التفاصيل انظر:

(Libertés publiques et droit de l'homme), Gilles LEBRETON, édition ARMAND COLIN, 5^e édition. PP. 527, 2001.

٣) أجيال حقوق الإنسان^١:

مرّ مفهوم حقوق الإنسان تاريخياً، بعد أن كرسه ميثاق الأمم المتحدة في مقدمته، بأربع مراحل:

الجيل الأول من حقوق الإنسان:

وهي الحقوق المدنية والسياسية. حيث ظهر الفرد ككيان له حقوق ولا بد من احترامها في مواجهة الدولة التي لا تستطيع أن تتخذ أي إجراء يحد أو يلغي هذه الحقوق أو الحريات، وتعد الحقوق المدنية والسياسية، مثل حق الحياة - حق التعبير - حرية التنقل - حق الملكية...، من هذه الحقوق.

وتميز في هذه الفئة من الحقوق بين نوعين من الحريات:

- ١- الحريات الفردية: مثل حق الحياة، والملكية الخاصة.
- ٢- الحريات العامة: مثل الحق في التصويت.

الجيل الثاني من حقوق الإنسان:

وهو الجيل الذي يحدد مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي تتطلب تدخل الدولة لإعمالها، حيث للفرد الحق هنا أن يطلب من الدولة القيام بأعمال محددة، ومثالها: حق العمل، الحق في الضمان الاجتماعي أو حق التعليم...

^١ - من أجل المزيد من التفاصيل انظر:

(Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP.61- 71, Didier Rouget, édition La Pensée sauvage, PP. 381, 2000.

الجيل الثالث من حقوق الإنسان:

وتتعلق هذه الحقوق بالشعوب لا بالأفراد بصفتهم أفراداً، ومثالها الحق في التنمية، والحق في تجارة عادلة، وحق حماية البيئة....

الجيل الرابع من حقوق الإنسان (الحياة الجيدة أو العيش الرغيد):

في هذه الفئة من الحقوق لا يواجه الفرد الدولة، بل هي حقوق ناتجة عن تعاونه معها، ومجال عمل هذا الجيل من حقوق الإنسان هو المجتمع المدني.

٤) هل حقوق الإنسان مفهوم مطلق؟^٧

إن مفهوم حماية حقوق الإنسان لا يعني أنه لا يوجد قيود أو حدود لهذه الحقوق. وعليه فإن هذه الحقوق لا يمكن أن تكون مضمونة بصورة مطلقة، ويمكن تحديدها لأسباب معينة مثل حالات الطوارئ أو الفوضى وحالات الضرورة المعلنّة، خاصة في حالة الحرب، حيث لم تعد الدول قادرة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتطبيق واحترام حقوق الإنسان^٨.

^٧ - من أجل المزيد من التفاصيل انظر:

(le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control),
PP. 126- 131 et 138-139, option déjà citée.

^٨ - من أجل المزيد من التفاصيل انظر:

"LA PROTECTION DES DROITS INTANGIBLES DANS DES SITUATIONS DE
CONFLIT ARMÉ", Pierre LAMBERT, Revue Trimestriel des Droits de l'Homme, PP
241-259, année 2000.

لكن هناك مجموعة من حقوق الإنسان غير القابلة للتعطيل، مثل: منع التعذيب، الحرمان من المحاكمة العادلة. من جهة أخرى تخضع فكرة الاستثناءات من تطبيق حقوق الإنسان لمعايير أكثر صرامة من تلك المطلوبة في حالة تقييد هذه الحقوق¹:

- وجود حالة الضرورة أو الخطر المحدث، والتي تتطلب هذا التقييد.
- حالة التعطيل لا بد أن تتناسب مع الخطر الواجب تجنبه.
- إقامة نظام يساوي في المعاملة بين الأشخاص المعنيين بحالة التقييد أو التعطيل هذه، حيث يمنع اتخاذ إجراءات تمييزية بين المعنيين، سواء بسبب الجنس، العرق أو الأثنية أو الدين...

من جهة أخرى، معظم حقوق الإنسان الكلاسيكية يمكن أن تقيد، وقانون كل دولة هو الذي يحدد الحالات التي يمكن فيها تطبيق التقييد، مثل: المحافظة على السلامة العامة، الأخلاق العامة أو الصحة.

٥ - ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان¹:

يرى بعض القانونيين أن ميثاق الأمم المتحدة¹¹ هو الوثيقة الأولى ذات الطابع العالمي المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك بصورة واضحة وغير قابلة للبس.

¹ - من أجل المزيد من التفاصيل انظر:

"-FICHE N° 6: APPLICATION DU DROIT INTERNATIONAL DES DROITS DE L'HOMME EN DROIT INTERNE", « Les Avocats au Service des Avocats », <http://www.observatoire-avocats.org/wp-content/uploads/Fiche-6-Application-du-droit-international-des-droits-de-l-homme-en-droit-interne.pdf>

¹¹ - من أجل المزيد من التفاصيل انظر:

""Les droits de l'homme et le système des Nations Unies: Des clés pour agir", option déjà citée.

¹¹ - من أجل المزيد من التفاصيل انظر:

تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في مدينة سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران ١٩٤٥، ودخل حيز التنفيذ في ٢٤ تشرين الأول من ذات العام، والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يشكل جزءاً من هذا الميثاق.

أ- أين نجد مفهوم حقوق الإنسان في الميثاق^{١٢}؟

يجد هذا المفهوم مكرساً في عدد من مواد الميثاق:

(١) في المقدمة:

أ- يبدأ الميثاق بعجارة: "نحن شعوب الأمم المتحدة....".

ب- قررت هذه الشعوب أن تعلن إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية.

ت- كرامة وقيمة الكائن البشري، تكمن في "المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وبين الأمم الصغيرة والكبيرة".

(٢) المادة الأولى والتي تحدد أهداف المنظمة، خاصة:

أ- الفقرة الثانية: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي

يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها..."

(textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 2-22. 2007.

^{١٢} - من أجل المزيد من التفاصيل حول نظام حماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة انظر: (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP. 25-37, option déjà citée.

ب- الفقرة الثالثة: تحقيق التعاون الدولي من خلال "تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب العرق، الجنس أو اللغة أو الدين..."

٣) لضمان شروط الاستقرار والعيش الجيد اللازمين لبناء العلاقات الودية ذات الطابع السلسي بين الأمم، ذهبت المادة ٥٥/٥٥ فقرة ج إلى ضرورة أن يشيع في العالم "احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين..."

ب- دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان:

قبل الخوض بالبحث في كيفية تأمين حماية واحترام حقوق الإنسان من قبل أجهزة الأمم المتحدة، لا بد من القول: إن مسائل حقوق الإنسان تبقى من المواضيع ذات الحساسية العالية، لتختلف طرق مقارنتها حسب موقع الدولة المنتهمة بخرق هذه الحقوق على الخارطة الدولية. حيث تلعب الظروف الدولية دوراً كبيراً في تقرير وجود خرق لمنظومة حقوق الإنسان من عدمه.

١) الجمعية العامة:

ذكرت المادة ١٣/١٣ فقرة ب/ من الميثاق أن الجمعية العامة يمكن أن تصدر توصيات بهدف "إتماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين".

شجعت الجمعية العامة بالتوصيات التي اتخذتها، طوال سنوات، تطور مفهوم حقوق الإنسان؛ وكانت هي المكان الذي ولدت فيه العديد من الأدوات المتعلقة بحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان^{١٢}:

مجلس حقوق الإنسان هو جهاز تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومهمته هي مراقبة وضع منظومة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

يتكون هذا المجلس من ٤٧ دولة منتخبة من قبل الجمعية العامة وذلك وفق نظام الأغلبية المطلقة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي المنصف، ولمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتמיד بعد ولايتين متتاليتين. بعد ست سنوات من ولايتها على الدولة أن تنتظر على الأقل سنة قبل أن تقدم طلبها للترشح. ويجدد ثلث أعضاء المجلس كل عام.

يعقد المجلس سنوياً ثلاث دورات عادية، ولمدة إجمالية هي عشرة أسابيع كحد أدنى. ويمكن عقد دورات استثنائية بطلب من ثلث الأعضاء.

الهدف الرئيس لنشاط المجلس هو متابعة انتهاكات حقوق الإنسان وتوجيه توصيات إلى الدول التي تخرق التزاماتها على صعيد حقوق الإنسان.

في عام ٢٠٠٧ تم إنشاء اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان، وهي لجنة مكونة من ١٨ عضواً وتكون عضويتها لأفراد مختارين بصفاتهم الشخصية، هدفها هو العمل كمجموعة تفكير تابعة للمجلس.

^{١٢} - من أجل المزيد من التفاصيل حول مجلس حقوق الإنسان انظر الموقع الرسمي لحقوق الإنسان:

<http://www2.ohchr.org/french/bodies/hrcouncil>

(٢) مجلس الأمن:

يتجسد دور مجلس الأمن في ميدان حقوق الإنسان وحمايتها في مسؤوليته الأساسية في "حفظ الأمن والسلم الدوليين".

إن قدرة المجلس على اتخاذ قرارات ملزمة في إطار حقوق الإنسان قد ساعد على تطور مفهوم حق تقرير المصير للشعوب، كما حاول مساعدة العدالة الدولية من خلال إنشاء محاكم جنائية دولية مثل: محكمة يوغوسلافيا السابقة، أو محكمة رواندا، إضافة إلى إقامة غرف خاصة، مثل الغرف في كمبوديا أو تيمور الشرقية.

(٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

بموجب المادة ٦٢/٢/ فقرة ٢/ من الميثاق يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم توصيات " فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها".

(٤) مجلس الوصاية:

من بين خصائص نظام الوصاية حسب ما جاء في المادة ٧٦ فقرة ب من الميثاق، التشجيع "على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس، أو اللغة، أو الدين، وعدم التفرقة بين الرجال والنساء، والتشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من تقييد بعضهم ببعض".
لم يعد لهذا المجلس، بعد عام ١٩٩٤، أقاليم يديرها وذلك بعد استقلال إقليم بالاو.

٥) محكمة العدل الدولية^{١٤}:

شجعت المحكمة تطور مسألة حقوق الإنسان من خلال الآراء الاستشارية التي تعطيها، مثل ذلك الرأي حول قضية الجدار العازل عام ٢٠٠٤، أو بالقرارات الملزمة التي اتخذتها، مثل القرارات المتعلقة بالنصر من الاستعمار من خلال التأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، أو من خلال الحكم المتعلق بقضية الدبلوماسيين الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران، حيث أكدت أن "واقعة حرمان أشخاص من حريتهم بصورة تعسفية، وإخضاعهم إلى ظروف قاسية وعنف جسدي، هو من حيث المبدأ لا يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة والحقوق الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

٦) الأمانة العامة للأمم المتحدة:

أسست الجمعية العامة عام ١٩٩٣ المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك بهدف تنسيق أنشطة المنظمة في ميدان حقوق الإنسان. ترفع المفوضية العليا تقاريرها إلى الجمعية العامة، وتقوم بتحقيقات بناء على طلب هذه الأخيرة أو أي جهة أخرى مختصة بهذا الشأن، كما أنها تتعاون مع الحكومات أو المنظمات الدولية والمنظمات الدولية ذات الطابع الإقليمي، أو المنظمات الدولية غير الحكومية، وذلك بهدف العمل على نشر وحماية حقوق الإنسان. وهي تقوم بعمل

^{١٤} - من أجل المزيد من التفاصيل انظر:

"La Cour internationale de Justice et les droits de l'homme", par M. Gilbert Guillaume, Président de la Cour internationale de Justice, Revue Droits Fondamentaux, N° 1, PP, 23 - 29, 2001.

سكوتاريا للاجتماعات هذه الهيئات التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

٦- العولمة ومفهوم حقوق الإنسان:

تتوجه معظم النصوص والاتفاقيات المتعلقة بتطبيق حقوق الإنسان إلى الدول والمنظمات الدولية؛ لكن هناك لاعبون دوليون جدد ظهوروا على الساحة الدولية وسط ظاهرة أطلق عليها العولمة، وهي الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للحدود، وازمة مفهوم حقوق الإنسان في خطر، خاصة فيما يتعلق بالمكتسبات الاجتماعية في ميدان العمل والصحة والتعليم.

لكن لا يوجد حتى منتصف عام ٢٠١٣، أدوات دولية مباشرة وملزمة للشركات المتعددة الجنسيات، ولا آليات مؤسسية فعالة تسمح باحترام الحقوق الأساسية للعمال. مما يترك فقط للأطراف المتضررة أن يعتمدوا على الأحكام التي طورها منظمة العمل الدولية خلال السنوات الماضية.

غير أن نصاً ملزماً متعلقاً بنشاطات الشركات المتعددة الجنسيات هو ضرورة في وقتنا الحاضر، وذلك من أجل إحاطة أفضل بنشاطاتهم وسلطاتهم الواسعة ومن أجل حماية العمال من خطر البطالة واستغلال أرباب العمل.

أ- اتفاقيات منظمة العمل الدولية^{١٥}:

يوجد حاليا ١٨٠ اتفاقية دولية (حتى عام ٢٠١٢)، تعالج النواحي المختلفة لحق العمل. أما المعاهدات الخمس الأساسية فهي:

- ١- اتفاقيات منع السخرة.
 - ٢- الاتفاقيات حول حرية العمل النقابي، وحق التنظيم والمفاوضات الجماعية.
 - ٣- الاتفاقيات المتعلقة بمنع التمييز في العمل والمساواة في الأجور للأعمال المتكافئة.
 - ٤- الاتفاقيات حول الحد الأدنى من العمر من أجل العمل وعمالة الأطفال.
 - ٥- الاتفاقيات المتعلقة بحوادث العمل والسلامة والنظافة.
- تسمح هذه الاتفاقيات للأشخاص المتضررين من أن يقيموا دعاوى ضد الحكومات التي لا تحترم هذه الاتفاقيات، كما أنها تفتح الأبواب أمام المفاوضات التي تجمع الحكومات، العمال وأرباب العمل، وهي أدوات تهدف إلى التوعية أكثر من فرض الجزاءات.

تمتلك منظمة العمل الدولية أيضا أدوات أخرى غير رسمية، لكنها موجهة بصورة مباشرة إلى الشركات المتعددة الجنسيات: "الإعلان الثلاثي حول الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية"، لعام ١٩٧٧، والذي يعرف على أنه أداة غير ملزمة^{١٦}.

^{١٥} - انظر نصوص الاتفاقيات على موقع مكتبة حقوق الإنسان- جامعة مينيسوتا:
<http://www1.umn.edu/humanrts/instreet/Fainstls1.htm>

^{١٦} - من أجل المزيد من التفاصيل انظر:

"La responsabilité des entreprises multinationales : pour un contrôle de leurs méfaits. Quelles possibilités, initiatives et stratégies juridiques pour la société civile?" Séminaire international consacré à la responsabilité des entreprises et aux droits des travailleurs, organisé par le réseau IRIÈNE à l'Université de Warwick, Coventry, Royaume-Uni, les 20 et 21 mars 2000.

<http://www.globenet.org/aitcc/chantiers/multinationalisation/multinationales/seminaireresp.htm>

ب- الحق في التنمية:

الحق في التنمية هو حق ملاصق للشعوب أكثر ما هو ملاصق للأفراد، كرس هذا الحق في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، وذلك من خلال إعلان جاء فيه "أن الحق بالتنمية هو حق غير قابل للتصرف، بموجب كل إنسان وكل الشعوب لهم الحق في المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية... والانتفاع من هذا التطور".

من الواضح إذاً أن مفهوم حقوق الإنسان قد أخذ طريقه في فكر وضمن المنظمات الدولية، وبصورة متزايدة لدى الدول واللاعبين الدوليين الآخرين الذين بدأوا يعون أهمية حماية وتطبيق هذه الحقوق.

The background features a large, faint watermark of the Damascus University logo. It is a circular emblem with a central yellow and white symbol resembling a stylized lamp or a sunburst. The emblem is surrounded by Arabic calligraphy at the top and bottom, and the English text "Damascus University" is written in a curved path at the bottom of the circle.

المبحث الثاني
النقاط الرئيسية في بعض الإعلانات
والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان



النقاط الرئيسية في بعض الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان:

سنحاول دراسة الآليات الأكثر أهمية في ميدان حقوق الإنسان على المستوى الدولي قبل الانتقال لدراستها على المستوى الإقليمي.

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨^{١٧}:

على الرغم من أن هذا النص ليس بمعاهدة دولية، إلا أنه يشكل نقطة انطلاق لمفهوم حقوق الإنسان في الحقبة المعاصرة. يغطي الإعلان العالمي طيفاً واسعاً من حقوق الإنسان والتي تطبق على كافة البشر بدون استثناء.

يقع الإعلان في ٣٠ مادة تناولت حقوق مدنية وسياسية وبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، دون أي ذكر للأديان أو الفلسفات، وليبقى نصاً ذا طابع ليبرالي.

اعتمد هذا النص من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، معدداً مختلف حقوق الإنسان للمرة الأولى بصورة عالمية الطابع. يشكل هذا الإعلان نصاً مرجعياً ذا قيمة أدبية كبيرة، فالقواعد والمبادئ المتضمنة في هذا النص تم تكرسها في سلسلة من النصوص الدولية والإقليمية ذات الطابع الملزم.

^{١٧} - انظر النص في:

(textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme),
Volume 1, Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de
l'homme, PP. 32-36, 2007.

٢- العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦^{١٨}:

تم تبني هذا العهد في نيويورك بتاريخ ١٦ كانون الأول عام ١٩٦٦، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (٢٢٠٠/أ - XXI)، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦.

أ- ما هي الحقوق المدنية والسياسية؟

الحقوق المدنية والسياسية هي تقليدياً تلك الفئة من الحقوق التي تحمي الفرد في علاقته في مواجهة الدولة، وتفرض على هذه الأخيرة واجب عدم التدخل في ممارسة هذه الحريات.

هذه الحقوق تطبق، عادة ومن حيث المبدأ، مباشرة، أي أنها فورية ولا تحتاج لإجراءات لتطبيقها.

إلا أنه أصبح من المتعارف عليه اليوم أن هذه الحقوق تحتاج إلى أفعال من قبل الدولة، مثل إصدار نصوص قانونية تسمح بتمتع الأفراد بهذه الحقوق. وبذات الصورة نرى أن هذه الحقوق تطبق أيضاً في الوقت الحاضر في العلاقات بين الأفراد.

^{١٨} - انظر النص في:

(textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 76128-, 2007.

بعض الحقوق مثل: حق التصويت، هي حقوق ذات طبيعة سياسية بحتة، ذلك أنها تضمن للأفراد القدرة على المساهمة في إدارة الشأن العام لبلادهم. وعلى العكس هناك حقوق أخرى ذات طبيعة مدنية صرفة، مثل: الحق في الزواج، أو في الجنسية، وهي في الواقع حقوق مرتبطة بالحالة المدنية للشخص.

ب- الحقوق المكرسة في العهد المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لعام

١٩٦٦:

عدد هذا الحق مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية، ومنها يمكننا ذكر:

- حق الشعوب في تقرير المصير (م. ١).
- حق المساواة (م ٣).
- حق الحياة الخاصة (م. ٦).
- حق منع الرق (م. ٨).
- حق الحرية وضممان الأمن الفردي (م. ٩ و م. ١١).
- حرية التعبير (م. ١٩).
- حرية الاجتماع حرية الانضمام إلى الجمعيات (م. ٢١ و م. ٢٢).
- الحق بالزواج (م. ٢٣).
- الحق بالتمتع بالجنسية (م. ٢٤).
- الحق بالاشتراك في الحياة السياسية وحق التصويت والترشيح وتقلد الوظائف العامة (م. ٢٥).
- حقوق الأقليات (م. ٢٦، ٢٧).

ت- آلية المراقبة^{١٩}:

تقع مراقبة احترام العهد المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية وتطبيق قواعده بشكل أساسي على عاتق لجنة خبراء يطلق عليها اسم لجنة حقوق الإنسان، وهي لجنة تصدر قرارات غير ملزمة (توصيات)^{٢٠}.

أعضاء اللجنة الثمانية عشرة يتم انتخابهم من قبل الدول الأطراف في العهد، وتتحصر مهمتهم في إعطاء الدول ملاحظات حول تقاريرهم، كما يمكنها رفع هذه الملاحظات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع تقارير الدول التي تُرفع للمجلس.

تستطيع اللجنة أيضا أن تستقبل شكاوى من دولة طرف ضد دولة أخرى طرف فيما يتعلق بعدم تطبيق العهد.

على الدول الأطراف في هذا العهد تقديم تقارير دورية للجنة مرة كل خمس سنوات.

^{١٩} - من أجل المزيد من المعلومات حول هذه الآليات انظر:

"-Les procédures conventionnelles" dans (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP. 120-127, option déjà citée.

-Sur les mécanismes de contrôle de traités des droits de l'homme:

www.dci-belgique.be

^{٢٠} - المواد من ٤١ إلى ٤٣ .

ث- الحقوق المدنية والسياسية ومفهوم تعطيل الحقوق^{٢١}:

يرى العهد المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية أن حق الحياة، منع التعذيب، وتحريم الرق، ومنع مبدأ رجعية القوانين الجزائية، وحرية التفكير والاعتقاد والدين هي حقوق لا يمكن تعطيلها.

٣) العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦^{٢٢}:

تم تبني هذا العهد في نيويورك بتاريخ ١٦ كانون الأول عام ١٩٦٦، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم (٢٢٠٠ / أ - XXI)، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦.

أ- الحقوق المكرسة في العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٦٦:

يتضمن هذا العهد ٣١ مادة، ويضمن مجموعة من الحقوق منها على سبيل المثال:

- حق الشعوب في تقرير المصير (م. ١).
- الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحقوق الواردة في هذا العهد (م. ٣).
- حق العمل وشروطه العادلة والتفضيلية (م ٦ و ٧).

^{٢١} - انظر أحكام المواد ٦-٧-٨-١١-١٥-١٦ و ١٨ من الحق.

^{٢٢} - انظر النص في:

(textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme),
Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de
l'homme, PP. 37-75, 2007.

- حق تكوين النقابات وحق الإضراب (م ٨).
- حق التعلم والتربية (م. ١٣ و ١٤).
- الحقوق الثقافية (م. ١٥).

ب- حقوق فورية أم متدرجة^{٢٣}:

إذا كانت الحقوق المدنية والسياسية معروفة على أنها حقوق فورية، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن أن تكون كذلك، ويمكن عادة تحقيقها بصورة تدريجية.

لكن على الرغم من ذلك فإنه على الحكومات أن تحترم وتحمي هذه الحقوق، وأن تكفل منع أي تمييز بين المواطنين عند تطبيقها، علماً بأن عدم كفاية الموارد لا يعد عذراً لعدم تطبيق هذه الحقوق.

ج- آلية المراقبة:

تلتزم الدول الأطراف بتقديم تقارير للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي جهاز تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك مرة كل خمس سنوات. وعلى الحكومات أن تبلغ اللجنة المكلفة بالمراقبة، عبر التقارير التي ترفعها إليها، بالإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ الحقوق المكرسة في هذا العهد^{٢٤}.

^{٢٣} - من أجل المزيد من المعلومات انظر:

- (le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control), PP. 134-139, option déjà citée.

^{٢٤} - انظر المراد: ١٧-١٨-١٩ من الملحق.

٤) الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩^{٢٥}:

تعد اتفاقية عام ١٩٨٩ النص الدولي الأول الملزم قانوناً في مجال حماية حقوق الطفل.

أ- تعريف مصطلح الطفل:

تعرف اتفاقية حقوق الطفل في مادتها الأولى الطفل على أنه "كل شخص أقل من ١٨ عاماً، إلا إذا كان بلوغ سن الرشد محددًا في التشريع المطبق على الطفل أقل من ذلك".

ب- تعريف حقوق الطفل

حقوق الطفل هي حقوق إنسانية، تهدف إلى حمايته كونه كائنًا بشرياً، وذلك بضمان الحق في الحياة والكرامة من خلال حماية سلامته الجسدية والعقلية.

ت- المبادئ التي تحكم اتفاقية حقوق الطفل:

أربعة مبادئ تحكم تطبيق مجموعة المبادئ التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل:

- منع التمييز.
- المصلحة العليا للطفل.
- الحق في الحياة والبقاء والتطور.
- احترام رأي الطفل.

^{٢٥} - انظر النص في:

(textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.428- 444, 2007.

ث- آلية المراقبة^{٢٦}:

لجنة حقوق الطفل هي الجهة التي أوكل إليها مراقبة تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل. وكانت اللجنة قد شكّلت عام ١٩٩١، وهي مكونة من ١٨ خبيراً مستقلاً. على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تقدم تقريراً أساسياً حول حالة حقوق الطفل في أراضيها وذلك خلال عامين من تاريخ الانضمام إلى المعاهدة. ومن ثم عليها أن تقدم للجنة تقارير دورية كل خمس سنوات تبدي فيها تطور وضع حقوق الطفل والجهود المبذولة لتطبيق الاتفاقية.

٥) اتفاقية مناهضة التعذيب^{٢٧}:

تم توقيع "اتفاقية مناهضة التعذيب وكل أشكال المعاملة القاسية، وغير الإنسانية أو المحظرة" عام ١٩٨٤، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٧.

^{٢٦} - من أجل المزيد من التفاصيل حول عمل اللجنة انظر

Le Comité des droits de l'enfant Rôle et compétences—L'examen des rapports et des communications
<http://www.droitsenfant.org/convention/comite-droits-enfant-examen-rapports-et-communications/>

^{٢٧} - انظر النص في:

- (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.358-368, 2007.

أ- الهدف من الاتفاقية^{٢٨}:

تطلب الاتفاقية من الدول الأطراف أن تتخذ كل التدابير الواقعية من أجل منع التعذيب داخل حدود أراضيها، وأن يمنع إعادة الأشخاص إلى بلادهم الأصلية فيما إذا كان من الممكن تعذيبهم.

من جهة أخرى، على الدول الأطراف أن تتأكد من أن أعمال التعذيب تشكل جرائم من نظر قوانينها الجزائية، وأنه يُعاقب عليها.

ب- آلية المراقبة:

نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة منع التعذيب. وهذه اللجنة مكوّنة من ١٠ خبراء مستقلين. وعلى الدول الأطراف تقديم تقارير متعلقة بتطبيق القانون الدولي في هذا الإطار في تشريعاتها الوطنية.^{٢٩}

يقدم التقرير الأول إلى اللجنة خلال عام من انضمام الدولة إلى الاتفاقية. ثم تقدم الدول تقاريرها التكميلية مرة كل أربع سنوات، وبحق للجنة إعطاء ملاحظات وتوصيات حول هذه التقارير.

^{٢٨} - من أجل المزيد من المعلومات انظر:

(القانون الدولي لحقوق الإنسان- الحقوق المحمية)، الجزء الثاني، ص ١٧٤-١٧٩، د. محمد يوسف علوان و.د. محمد خليل موسى، ٥٧٦ صفحة، ٢٠٠٧.

^{٢٩} -- من أجل المزيد من المعلومات حول عمل اللجنة انظر:

"-Les procédures conventionnelles" dans : (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP.124-128, option déjà citée .

"-Comité de l'ONU contre la torture", Plateforme d'information human -rights .
<http://www.humanrights.ch/fr/Instruments/ONU-Organes/CAT/index.htm>

٦) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^{٣٠}

تم تبني الاتفاقية عام ١٩٧٩ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٨١.

عرفت هذه الاتفاقية التمييز ضد المرأة واقترحت توجهات للسياسات الوطنية لمكافحة.

أ- تعريف التمييز حسب اتفاقية عام ١٩٧٩

عرفت الاتفاقية التمييز في المادة الأولى من الاتفاقية على أنه: "كل تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".

^{٣٠} - انظر النص في:

- (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.234- 347, 2007.

ب- الالتزامات الأساسية للدول الأطراف:

على الدول الأطراف في الاتفاقية احترام وحماية وتأمين ممارسة الحقوق الإنسانية للمرأة، وذلك من خلال:

- ١- احترام الحقوق: على الدولة الامتناع عن أي تصرف أو نشاط يخرق هذه الحقوق الإنسانية.
- ٢- حماية الحقوق: على الدولة منع ارتكاب الانتهاكات ضد المرأة.
- ٣- تأمين ممارسة هذه الحقوق: على الدولة أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة من أجل التقدم نحو تمتع النساء بحقوقهن.

(٧) اتفاقية منع كل أشكال التمييز العنصري^{٣١}:

تم تبني هذه الاتفاقية عام ١٩٦٥ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٩. تعد هذه الاتفاقية بمثابة الأداة الدولية الوحيدة التي تعنى فقط بمسائل التمييز العنصري.

أ- تعريف التمييز حسب اتفاقية عام ١٩٦٥:

تعرف الاتفاقية التمييز العنصري في مادتها الأولى على أنه: "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفصيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو

^{٣١} - انظر النص في:

- (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 174-183, 2007.

التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".
وتغطي الاتفاقية في آن معا الحقوق الفردية والجماعية، وهذه النقطة لها أهمية كبرى بالنسبة لجماعات الأقليات والشعوب الأصلية، حيث تكون على الغالب حقوقهم الجماعية محل تمييز.

ب- آلية المراقبة^{٣٢}:

بموجب ما جاء في الاتفاقية فقد تم تشكيل لجنة من ١٨ خبيراً مستقلاً، يكون لهم مهمة مراقبة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية^{٣٣}.

وللجنة أيضاً الحق في تلقي الشكاوى من قبل دولة طرف في الاتفاقية ضد دولة أخرى طرف، فيما يتعلق بعدم تطبيق هذه الاتفاقية.

ت- الالتزامات الأساسية للدول الأطراف في الاتفاقية:

على كل دولة طرف أن تضع تحت تصرف لجنة الخبراء، إضافة إلى تعديل القوانين والتشريعات الأخرى حتى تصبح في حالة موثمة مع هذه الاتفاقية، ما يلي:
أ) تقريراً مبدئياً: خلال مدة العام الذي يلي تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لها، تقدم فيه معلومات كاملة عن الإجراءات ذات الطابع التشريعي، القانوني، الإداري وغيرها من الإجراءات التي تشكل تطبيقاً للاتفاقية.

^{٣٢} - انظر:

- "Les procédures conventionnelles" dans (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP.128-133, option déjà citée.

^{٣٣} - المادة ١٤ من الاتفاقية.

ب) تقريراً موسعاً: كل أربع سنوات، وهو تقرير متوقع أن يتضمن كل واقعة جديدة حصلت بعد تقديم التقرير السابق، إضافة إلى كل المعلومات المطلوبة من قبل اللجنة والإجابات على الأسئلة التي طرحت حول التقارير السابقة، والتي بقيت معلقة، هذا إضافة إلى تقرير دوري في الفترات الفاصلة بين التقارير الموسعة، يقدم هذا التقرير كل عامين، وذلك بهدف تحديث المعلومات التي يتضمنها التقرير الموسع.

ت) تقريراً خاصاً: يقدم بناء على طلب من اللجنة، فعلى سبيل المثال تقدم الدول التي يكون فيها الوضع قيد الدراسة من قبل اللجنة تقريراً طبقاً لمعايير التحذير والإجراءات المستعجلة.

٨) الاتفاقية المتعلقة باللجوء^{٣٤}:

اتفاقية عام ١٩٥١ والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥٤، هي الاتفاقية الدولية الأولى التي تضع أحكاماً خاصة متعلقة بحياة اللاجئين، مقررته بذلك بالبعد الدولي لهذه المسألة. توفر الاتفاقية للاجئين حقوقاً أساسية مماثلة على الأقل للحريات الممنوحة للأجانب في بلد ما، وفي حالات محددة تكون هذه الحريات موازنة لتلك التي يتمتع بها مواطنو الدولة الطرف في الاتفاقية.

^{٣٤} - انظر النص في:

« (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.566 -577, 2007.

أ- تعريف مصطلح "اللاجئ":

عرّفت المادة الأولى من الاتفاقية مصطلح "اللاجئ" على أنه: "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بتيحه مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد".

ب- ماذا تتضمن اتفاقية عام ١٩٥١^{٣٥}

تحدد الاتفاقية بشكل واضح حقوق اللاجئين، مثل حرية العبادة وحرية التنقل، الحق في التعلم، الحق في الحصول على وثائق للسفر، إضافة إلى واجباتهم تجاه دولة اللجوء. وهناك قاعدة أساسية تنص على أنه لا يجوز طرد اللاجئين وإبعادهم نحو دولة يخشى أن يضطهدوا فيها.

ت- مبدأ عدم الإبعاد:

يعد مبدأ عدم الإبعاد أساساً لقانون اللجوء، وهو يوفر للأشخاص اللاجئين الحق في البقاء خارج سلطة الدولة التي قد تضطهدهم، وأنهم غير ملزمين بالعودة رغماً عنهم إلى البلد الذي يضطهدهم طالما أن خطر الاضطهاد ما زال موجوداً.

^{٣٥} - من أجل المزيد من المعلومات انظر:

- (MANUEL DE FORMATION SUR LA SURVEILLANCE DES DROITS HUMAINS) CHAPITRE X: "MONITORING ET PROTECTION DES DROITS DE L'HOMME DES RÉFUGIÉS, ET/OU DES PERSONNES DÉPLACÉS À L'INTERIEUR DE LEUR PROPRIÉ PAYS VIVANT DANS DES CAMPS", University of Minnesota, Human rights Library
<http://www1.umn.edu/humanrts/monitoring/1chapter10.html>

ومبدأ عدم الإبعاد هذا كان قد كرس في وثائق أخرى متعلقة بحقوق الإنسان مثل:
اتفاقية مناهضة التعذيب وكل أشكال المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المحطية.

ث- من يحمي اللاجئين؟

إن مسؤولية حماية اللاجئين تقع في المقام الأول على عاتق حكومة الدولة المضيفة، إن الدول الأطراف في الاتفاقية و/أو في البروتوكول الإضافي لعام ١٩٦٧ ملزمة بتطبيق الأحكام الواردة في هذه الوثائق.

تسعى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى أن يحترم كل الأطراف التزامهم وأن يحصل اللاجئين بحسن نية على اللجوء والأياد يعادوا إلى بلادهم رغماً عن إرادتهم حيث يمكن أن تكون حياتهم في خطر.

توفر المفوضية العليا للاجئين المجال لبدء حياة جديدة بمساعدتهم على الاندماج في:

- بلد اللجوء الأول.
- أو بالعودة إلى بلادهم إذا كانت الظروف تسمح.
- أو بالاستقرار في بلد ثالث.

تستمر الحماية للاجئين مدةً زمنية تكفي لضمان عودتهم بأمان إلى بلادهم واندماجهم في البلد المضيف، علماً بأن هذه الحماية هي حماية قانونية وليست فقط مادية كما هي الحال بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الواقفين في نطاق عمل الأونروا: "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

٩) الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري^{٣٦}:

اعتمدت هذه الاتفاقية عام ٢٠٠٦، ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٧. تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بالتحقيق بحالات الاختفاء القسري وملاحقة الجناة أمام العدالة.

أ- تعريف مصطلح الاختفاء القسري

عرّفت الاتفاقية مصطلح الاختفاء القسري في المادة الثانية من الاتفاقية وذلك على النحو الآتي: "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على

أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي، أو مكان وجوده، مما يكرمه من حماية القانون".

ب- آلية المراقبة

شكلت الاتفاقية لجنة الاختفاء القسري، وهي لجنة مكونة من عشرة خبراء مستقلين ويعملون بصفتهم الشخصية وبحيادية كاملة. وتنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة

^{٣٦} - انظر نص الاتفاقية على موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينيسوتا:

<http://www1.umn.edu/humanrts/instree/Fainstls1.htm>

وفقا للتوزيع الجغرافي العادل. وعلى الدول الأطراف تقديم تقارير للجنة حول تطبيق الاتفاقية وذلك مرة كل سنتين.

١٠) اتفاقية حماية كل العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم^{٣٧}

تم تبني هذه الاتفاقية عام ١٩٩٠، ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٣. للاتفاقية جهازان ينفذان مهامها:

- لجنة الأمم المتحدة لحماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.
- لجنة العمال المهاجرين.

تحدد الاتفاقية الحقوق التي يجب أن يتمتع بها العمال المهاجرون وأفراد عائلاتهم، وتطبق أحكام الاتفاقية طوال مدة الاغتراب. ومعظم الحقوق المذكورة في الاتفاقية هي حقوق تقع على عاتق الدولة التي يعمل بها العامل.

شكلت الاتفاقية لجنة من عشرة خبراء مستقلين من أجل مراقبة تطبيق الاتفاقية. كما أن الدول ملزمة بتقديم تقارير للجنة على النحو الآتي:

- خلال مدة عام من تاريخ نفاذ الاتفاقية بحقها.
- بعد ذلك مرة كل خمس سنوات.
- في كل مرة تطلب اللجنة تقريرا من الدولة.

^{٣٧} .. انظر النص في:

- (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume II Migrations de population et droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 2-31, 2007.

(١١) قانون لاهاي وقانون جنيف: اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات الملحقه

بها^{٣٨}

يشكل القانون الدولي الإنساني جزءاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان بمعناه الواسع، وهو قانون تطبق أحكامه زمن النزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية. بالتعريف هذا القانون هو: مجموعة القواعد القانونية التي تحمي ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية من أشخاص وأعيان، ويدعى قانون جنيف.
اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، والبروتوكولات الملحقان بها لعام ١٩٧٧، إضافة إلى قرابة ٩٠ وثيقة أخرى، ومجموعة القواعد العرفية، كلها تسعى إلى تخفيف الآلام الإنسانية خلال النزاعات المسلحة.

قانون لاهاي^{٣٩}: أو قانون النزاعات المسلحة، وهو مجموعة القواعد التي وضعت خلال مؤتمرات السلام عامي ١٨٦٤ و ١٩٠٧ في لاهاي. تنظم هذه القواعد مسألة استخدام السلاح، حيث تمنع استخدام الأسلحة التي تسبب الآلام غير مبررة، كما نصت على القواعد المتعلقة بالحرب البرية والبحرية، وفيما بعد على الحرب الجوية، وأخيراً نصت على القواعد التي تنظم عملية القتال من خلال:

- إعلان الحرب.
- الطغنة ووقف القتال.

^{٣٨} - انظر نص الاتفاقية على موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينيسوتا:
- نص اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين بها لعام ١٩٧٧.
- اتفاقية الوقاية والقمع لجريمة إبادة الجنس.
- اتفاقية عدم سقوط جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

<http://www1.umn.edu/humanarts/instrcc/Fainstfs1.htm>

^{٣٩} - انظر النصوص الأكثر أهمية في هذا المجال في: (القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية)، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ١٩٩٠.

- انتهاء الحرب.

تعد اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ والمتعلقة بحماية الأعيان الثقافية، والبروتوكولان الملحقان بها لعام ١٩٥٤ و١٩٩٩، جزءاً من هذا القانون.

أ- الأشخاص المحميون بقواعد القانون الدولي الإنساني:

تقدم قواعد هذا القانون الحماية للأشخاص والأعيان، بعد التمييز بين فئتين من الأشخاص المعنيين بالقتال:

- ١- المدنيين^{٤٠}: وهم الأشخاص الذين لا يحملون السلاح، وهم المعنيون أساساً بقواعد الحماية في القانون الدولي الإنساني. تمنح قواعد القانون الدولي الإنساني للنساء والأطفال من بين المدنيين، حماية إضافية ومعاملة تفضيلية تناسب حالتهم.
- ٢- المقاتلون^{٤١}: حيث تمنحهم قواعد هذا القانون الحماية التي تلائم وضعهم ما أن يتوقفوا عن القتال، سواء لأنهم لم يعودوا قادرين عليه أو لأنهم غير راغبين بالقتال. هذا وتميز قواعد القانون الدولي الإنساني بين المقاتلين في النزاعات المسلحة الدولية وأولئك الذين يقاتلون في النزاعات المسلحة غير الدولية.
- ٣- إعطاء صفة الأسير والذي يذهب عادة فقط للمقاتلين في النزاعات المسلحة الدولية (اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩)، وليس إلى أولئك الذين يحاربون في النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧).

^{٤٠} - من أجل المزيد من المعلومات حول للمعنيين وحقوقهم انظر:

- اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ونلك في (اتفاقيات جنيف في ١٢ آب ١٩٤٩)، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

- المواد ٤٨-٤٩-٥٠-٥١ من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، لعام ١٩٧٧، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

^{٤١} - انظر المواد ٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧، من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، لعام ١٩٧٧، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لا تشمل الحماية التي يقدمها القانون الدولي الإنساني فقط الأشخاص بل الأعيان أيضاً، وذلك بالتمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وحماية الأولى من أن تكون هدفاً للعمليات العدائية.

تحرم قواعد القانون الدولي الإنساني أعمال العنف الموجهة ضد أهداف مدنية وتقدم حماية خاصة لبعضها، مثل المشافي والمنشآت الخطرة. مع العلم أن كل ما هو ليس هدفاً عسكرياً فهو يعد من الأعيان المدنية.

الأعيان الثقافية محمية أيضاً بصورة خاصة بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني، حيث يمنع استهدافها أو استخدامها كمواقع عسكرية أو أن تكون محل أعمال انتقامية.

ب- آليات المراقبة

لم تتضمن اتفاقيات جنيف الأربعة البروتوكولات الملحق بها اقتراح آليات يمكن للدول من خلالها قمع الانتهاكات الخطيرة وغيرها من انتهاكات أحكام هذه الاتفاقيات والبروتوكولات، لكنها تركت للدول واجب قمعها واحترام وفرض احترام أحكامها. لكن المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن والمؤتمرات الدبلوماسية، كان قد ساعد على إيجاد أدوات ذات طابع قمعي لهذه الانتهاكات. بعض هذه الأدوات ذات طابع دائم وبعضها الآخر مؤقت.

المحاكم الجنائية الخاصة: عرف المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية محكمتين جنائيتين خاصتين، وذلك عام 1945، الأولى هي محكمة "نورمبرغ" والثانية هي "طوكيو"، محاكم عرفت باسم محاكم المنتصرين.

ساعدت هذه المحاكم، من بين ما أنجزت، على تطوير أحكام القانون الدولي الجنائي^{٤٢}، بفرضها الاعتراف بالقواعد العرفية وبالزاميتها في قانون النزاعات المسلحة، إضافة إلى مبدأ المسؤولية الفردية، ومسؤولية الفرد عن أعماله مهما كانت الظروف (أوامر الرؤساء...).

وهي أيضا النصوص الأولى التي أعطت تعريفاً للجرائم الثلاث التي تلاحقها^{٤٣}، وحددت عناصرها:

- ١- جرائم ضد السلام.
- ٢- جرائم الحرب.
- ٣- الجرائم ضد الإنسانية.

شكّل مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٠ عدة محاكم، منها:

- المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتي 'شكّلت من قبل مجلس الأمن عام ١٩٩٣ لملاحقة ومحكمة الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني خلال الحرب في يوغوسلافيا السابقة.
- المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والتي شكّلت من قبل مجلس الأمن عام ١٩٩٤، لملاحقة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم إبادة الجنس، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الرواندية.

^{٤٢} - من أجل المزيد من المعلومات حول القانون الدولي الجنائي انظر:

(LES SOURCES DU DROIT INTERNATIONAL PENAL), sous la direction de Mireille DELMAS-MATRY, Emanuela FROZA, Elisabeth LAMBERT-ABDELCAWAD, société de législation comparée, PP. 488, 2005.

^{٤٣} - من أجل المزيد من المعلومات حول الجرائم الدولية انظر:

(CRIMES INTERNATIONAUX ET JURIDICTION INTERNATIONALE), Antonio Cassese et Mireille Delmas-Matry, PP. 267, édition puf, 2002.

- محكمة سيراليون الخاصة والتي شكّلت من قبل مجلس الأمن عام ٢٠٠٠، ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢.

المحكمة الجنائية الدولية^{١١}: مقرها لاهاي، ودخل ميثاقها حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢. المحكمة الدولية هذه هي جهاز دائم، بينما المحاكم الخاصة ليوغوسلافيا السابقة وتلك لرواندا، ليس لديها إلا اختصاص مؤقت.

تعد هذه المحكمة كجهاز قابل لملاحقة الأفراد المتهمين بارتكاب الجرائم الأكثر خطورة والتي تسمى الجماعة الدولية:

- جريمة إبادة الجنس
- الجرائم ضد الإنسانية
- جرائم الحرب
- جريمة العدوان.

اختصاص المحكمة هو اختصاص مكمل لاختصاص الدول، فهي لا تتدخل في حال كون القضية محل الاختصاص هي محل تحقيق أو ملاحقة أمام نظام قضائي وطني، وعليه فالمحكمة لا تعمل اختصاصها إلا كمرحلة نهائية.

ينصّ النظام الأساسي للمحكمة، والمعروف باسم "نظام روما الأساسي"، ضمن جملة أمور، على الولاية القضائية للمحكمة وقواعد الإجراءات وآليات التعاون بين الدول والمحكمة.

^{١١} - من أجل المزيد من المعلومات حول هذه المحكمة انظر:

- (COUR PENALE INTERNATIONALE, ratification et mis en œuvre dans les législations nationales), M. Charif Bassioni, publication de la Revue Internationale de Droit Pénal en trois langues: français, anglais, espagnole, 2000

يمكن إعمال اختصاص المحكمة بوحدة من الطرق الثلاث الآتية:

- كل دولة طرف في ميثاق روما يمكنها أن تطلب من المدعي العام فتح تحقيق.
- بالنسبة للدولة غير الطرف في نظام روما، يمكنها قبول اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجرائم الواقعة على أراضيها، أو من قبل أحد رعاياها وأن تطلب من المدعي العام بدء التحقيق.

- يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يرسل أي حالة يرى أنها تهدد أو تخرق الأمن والسلم الدوليين أمام المحكمة.

وعليه يبدو واضحاً اهتمام المجتمع الدولي ببعض مسائل حقوق الإنسان، حيث وضعت آليات ووسائل محددة لإعمالها^{٤٥}. لكن هناك نقاط أخرى لا زالت بانتظار أن تنظم في أدوات دولية ملزمة، مثال ذلك تبني اتفاقية دولية متعلقة بتحريم كل أشكال التمييز على أساس الدين أو الطائفة، أو تبني اتفاقية حول حقوق الأقليات العرقية أو اللغوية أو الأثنية أو الدينية أو اللغوية.

^{٤٥} - من أجل المزيد من التفاصيل حول نظام العرائض انظر :

- (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP. 107-118, option déjà citée.



The logo of Damascus University is a circular emblem. It features a central yellow and white shield with a green and white pattern, set against a background of radiating lines. The shield is surrounded by a purple and white border. The text "وقل رب زدني علما" is written in Arabic calligraphy along the top inner edge of the circle. The text "جامعة دمشق" is written in Arabic calligraphy along the bottom inner edge. The English text "Damascus University" is written in a serif font along the bottom outer edge of the circle.

المبحث الثالث
النقاط الأساسية في الاتفاقيات الإقليمية
لحقوق الإنسان



النقاط الأساسية في الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان

إضافة للاتفاقيات الدولية ذات المصالح العالمي، هناك أدوات إقليمية طورت مواقف الدول وعكست طرقها في فهم مسائل حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي.

في القارة الأوروبية يوجد مؤسستان كبيرتان تملك كل منها جهازها الخاص فيما يتعلق بحقوق الإنسان، الاتحاد الأفريقي، منظمة الدول الأمريكية، الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ لدى كل من هذه المؤسسات أدواتها الخاصة أيضا.

١- النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان^{٤٦}

جهازان كبيران يتقاسمان مسؤولية ضمان وحماية حقوق الإنسان في أوروبا: مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.

أ- مجلس أوروبا

مجلس أوروبا هو منظمة دولية أهدافها الرئيسية متعددة، منها الدفاع عن حقوق الإنسان وعن دولة القانون والديمقراطية. يضم مجلس أوروبا ٤٧ دولة (حتى عام ٢٠١٣).

^{٤٦} - من أجل المزيد من التفاصيل عن النظام الأوروبي لحقوق الإنسان انظر: (Droit européen et international des droits de l'homme), PP. 665, Frédéric Sudre, puf, 6^e édition.

الأداة الرئيسية في المجلس في حماية حقوق الإنسان هي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمتها، التي تدعى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

تبنى مجلس أوروبا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام ١٩٥٠، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥٣.^{٤٧}

تتضمن الاتفاقية مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية، مثل الحق في الحياة، الحق في الحرية والسلامة، أو الحق في حرية التعبير.

الانضمام إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان هو إلزامي لكل دولة تريد الانضمام إلى المجلس، ومن جهة أخرى تفرض الاتفاقية على الدول الأطراف أن تضمن الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقية لكل الأشخاص الواقعين تحت سلطة هذه الدول، سواء كانوا مواطنين أم مجرد مقيمين على أراضيها.

تم استكمال أحكام الاتفاقية بعدد من البروتوكولات الإضافية (٦ بروتوكول إضافي حتى عام ٢٠١٣)^{٤٨}، وهي بروتوكولات تضم أحكاماً قانونية أو قواعد إجرائية جديدة.

أ- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومفهوم تعطيل الحقوق^{٤٩}:

^{٤٧} - انظر نص الاتفاقية في:

(textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 729-740, 2007 .

^{٤٨} - نص البروتوكولات الإضافية انظر موقع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:

<http://www.echr.coe.int/ECHR/PR/Header/Basic+Texts/The+Convention+and+additional+protocols/The+European+Convention+on+Human+Rights/>

تذكر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بين الضمانات التي لا يجوز المساس بها: الحق في الحياة، تحريم التعذيب وتحريم الرق، والاتجار بالبشر^{٥٠}.

ب- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان^{٥١}

تنص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على أنه:

- يحق لكل فرد أن يتقدم بعريضة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عن كل خرق من قبل دولة طرف للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وكل البروتوكولات الملحق بها.
- تسمح آليات الاتفاقية أيضا بتقديم شكوى بين الدول.

تتكون المحكمة من جسم قضائي دائم، وعدد القضاة يساوي عدد الدول الأعضاء في المجلس (٤٧ قاضياً حتى عام ٢٠١٣).

حتى تقبل أي العريضة أمام المحكمة لا بد من تكون كافة طرق التقاضي الداخلية الممكنة قد تم استنفادها قبل الذهاب أمامها.

١- تكوين المحكمة:

تتكون المحكمة من:

^{٥١} - المواد ١٥، ١٦، ١٧، ١٨ تحدد الشروط التي يجب على الدول احترامها في تقييد الحقوق المذكورة في الاتفاقية،

^{٥٠} - انظر المواد ٢، ٣، ٤، ١٧/٤، ٧ من الاتفاقية والمادة ٤ من البروتوكول السابع.

^{٥١} - من أجل المزيد من المعلومات حول المحكمة وطريقة عملها انظر:

- (Droit européen et international des droits de l'homme), PP. 491-591, option déjà citée.

(١) اللجان: وهي مكونة من ثلاثة قضاة، وهم مكلفون بالنظر في مقبولة الطلب الفردي، إضافة إلى الطلب المسبق من قبل رئيس القسم. هذه اللجان تستطيع أن تعلن أن عريضة ما مقبولة أو أن تشطبها من الدور وذلك بعد موافقة جميع الأعضاء.

(٢) الغرفة الأولى: والمؤلفة من ٧ أعضاء، وهي التشكيل المعتاد لبيت في القضايا. القاضي المنتخب لتمثيل دولة عضو في المحكمة، وهي طرف في النزاع المعروض أمامها يبقى حكماً في هذه الغرفة. مهمة هذه الغرف هو النظر في مقبولة العرائض التي تم عرضها من قبل اللجان أو تلك التي لم تنظر بها. ويمكن للغرفة الأولى أن تتخلى عن قضية ما لصالح الغرفة الكبرى، وذلك إذا كانت القضية محل النظر قد "أثارت مسألة خطيرة متعلقة بتفسير الاتفاقية أو أحد بروتوكولاتها، أو إذا كان الحل المقترح قد يقود إلى تناقض مع حكم صدر سابقاً عن المحكمة".

(٣) الغرفة الكبرى وهي تشكيل استثنائي للمحكمة، مكونة من ١٧ قاضياً، بما فيها القاضي المنتخب لدولة هي طرف في النزاع المعروض، إضافة إلى رئيس المحكمة، ونواب الرئيس، رؤساء الغرف والقضاة الآخرون المنتخبون بالقرعة. الغرفة الكبرى تنظر في القضايا التي تم استأنفها عندما تقبل عريضة ما، ويعاد إرسالها من الغرفة الأولى، كما أنها تعيد النظر في القضايا التي صدر فيها حكم، وأخيراً تنظر في طلبات الآراء الاستشارية.

القرارات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ملزمة للدول الأطراف، لكنها ليست أحكاماً، ويراقب تطبيقها من خلال مجلس الوزراء.

٢- اختصاص المحكمة

للمحكمة اختصاص للنظر فيما يلي:

١) عرائض مقدمة من الدول: عندما ترتكب دولة ما خرقاً للاتفاقية أو أي من البروتوكولات الملحقة بها، فيكون لأي دولة عضو أن تقدم التماساً للمحكمة بهذا الخصوص.

٢) عرائض فردية: عندما يكون فرد ما ضحية لخرق ترتكبه دولة ما طرف في الاتفاقية للأحكام الاتفاقية أو أي من البروتوكولات الملحقة بها، يمكن للفرد تقديم مثل هذه العرائض. هذا الحق معترف به للأشخاص الطبيعيين والمنظمات غير الحكومية وجماعات الأفراد.

٣) طلبات الآراء الاستشارية: تستطيع المحكمة بناء على طلب لجنة الوزراء إعطاء آراء استشارية حول المسائل القانونية المتعلقة بتفسير المعاهدة والبروتوكولات الملحقة بها.

ب- الاتحاد الأوروبي^{٥٢}:

كل الدول الأعضاء في مجلس أوروبا صادقوا على اتفاقية "حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية" وقبلوا اختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهو ما يشكل أصلاً أحد الشروط المسبقة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

١) ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي^{٥٣}

^{٥٢} - من أجل المزيد من المعلومات حول نظام الحماية في الاتحاد الأوروبي، انظر: (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP.47-51 et 176-177, option déjà citée.

- (le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control), PP. 192-201, , option déjà citée

^{٥٣} - انظر نص الميثاق على موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينيسوتا:
<http://www1.umn.edu/humanrts/instree/lainstis1.htm>

تم تبني ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي في شهر تموز من عام ١٩٩٩، ودخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٠، وذلك لتغطية كل الحقوق الممنوحة للمواطنين الأوروبيين، وخاصة الحقوق المكرسة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وفي الميثاق الاجتماعي الأوروبي، وهما الاتفاقيتان الأساسيتان لحقوق الإنسان في مجلس أوروبا. يقر الميثاق العديد من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية، دون أن يميز بين هذين الجيلين من الحقوق.

حسب مقدمة الميثاق، فإن هدفه هو "تعزيز حماية الحقوق الأساسية في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع، من التقدم الاجتماعي والعلمي والتطور التقني، وعكس هذه الحقوق في الميثاق". ويكفل الميثاق مجموعة من الحقوق جاءت في ستة فصول: الكرامة، والحرية، والمساواة، والتكافل، وحقوق المواطن، وأخيراً العدالة.

٢) محكمة العدل الأوروبية^{٢١}

مقر محكمة العدل هو لكسمبورغ، ولها اختصاص بالنظر في النزاعات بين:

- الدول الأعضاء.
 - المؤسسات الأوروبية.
 - المؤسسات والأفراد داخل حدود الاتحاد الأوروبي.
- تسهر محكمة العدل الأوروبية على احترام المعاهدات المتعلقة بالجماعة الأوروبية وتطبيق التشريعات الأوروبية.

^{٢١} - انظر نص النظام الأساسي على موقع الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي:

"PROTOCOLE (n o 3) LE STATUT DE LA COUR DE JUSTICE DE L'UNION EUROPÉENNE", 30.3.2010.

http://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2009-05/fr_statut_de_la_cour.pdf

تعتمد محكمة العدل، عندما تنظر في قضايا متعلقة بحقوق الإنسان، على قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بحق العمل وقضايا المنافسة.

٢- النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان

تبنى مؤتمر الدول الأمريكية الخاص بحقوق الإنسان في مدينة سان جوزيه في كوستاريكا، الاتفاقية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان^{٥٥}. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٧٨.

تفتح هذه الاتفاقية المجال للدول الأطراف بموجب أحكام البروتوكول الإضافي لقبول اختصاص المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

تركز الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على الحقوق المدنية والسياسية بشكل أساسي، بينما الحقوق الاجتماعية تم تغطيتها بالبروتوكول الإضافي.

يراقب تنفيذ هذه الحقوق من قبل:

١- اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمكونة من ٧ أعضاء^{٥٦}. تنظر اللجنة في الشكاوى المتعلقة في البلاغات أو الشكاوى المتعلقة بأي خرق لحق محمي في الاتفاقية أو البروتوكول الإضافي، ومن قبل أي شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص أو منظمة غير حكومية، وفي البلاغات المتعلقة بخرق لحق محمي في الاتفاقية أو البروتوكول الإضافي من قبل دولة طرف.

^{٥٥} - انظر نص الاتفاقية في :

- (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.867 - 886, 2007

^{٥٦} - من أجل المزيد من المعلومات حول اللجنة انظر :

- (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP. 161-163 et 229-231, option déjà citée.

٢- المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان^{٥٧}، ومقرها سان جوزيه في كوستاريكا، والمكوّنة من ٧ قضاة، لولاية تمتد إلى ٦ سنوات.

للمحكمة اختصاصان: استشاري، واختصاص نزاعات قانونية، ويمكن لكل من اللجنة الأمريكية أو أي دولة قبلت باختصاص المحكمة أن تذهب أمامها. تتميز المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان عن غيرها من محاكم حقوق الإنسان بأن لديها اجتهاداً غنياً في ميدان التعويض لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في النطاق الجغرافي لعملها، لتذهب بذلك إلى إحلال مفهوم التعويض الكامل للضحايا.

٣- النظام الأفريقي لحماية حقوق الإنسان

يتضمن النظام الأفريقي لحماية حقوق الإنسان بصورة أساسية النقاط الآتية:

- ١- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١^{٥٨}.
- ٢- الميثاق الأفريقي للحقوق والعيش الرغيد للطفل لعام ١٩٩٠.
- ٣- البروتوكول الإضافي لميثاق حقوق الإنسان المتعلق بالمرأة في أفريقيا لعام ٢٠٠٢^{٥٩}.

^{٥٧} - من أجل المزيد من التفاصيل حول دور المحكمة انظر:

- "Le droit à réparation des victimes de violations des droits de l'homme : le rôle pionnier de la Cour interaméricaine des droits de l'homme", par Karine BONNEAU, Revue de Droits fondamentaux, 2007.

^{٥٨} - انظر نص الاتفاقية في:

- (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.909-920, 2007

^{٥٩} - انظر نص الاتفاقية في:

- (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 930-941, 2007

٤- الاتفاقية المتعلقة بمجانب خاصة من مشكلة اللاجئين في أفريقيا، لعام ١٩٧٤.

يراقب تنفيذ هذه الحقوق من قبل:

١- اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب^{١٠}. تقوم اللجنة بتفسير نصوص الميثاق في حال طلبت منها ذلك دولة طرف، أو أي مؤسسة من مؤسسات الاتحاد الأفريقي أو أي منظمة معترف بها من الاتحاد الأفريقي.

يمكن الذهاب أمام اللجنة من أجل أي انتهاك منصوص عليه في الميثاق من قبل الدول الأطراف، أو من قبل أي شخص ضحية لهذا الانتهاك أو قبل أي منظمة.

٢- المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: في عام ١٩٩٨ تبنت دول الاتحاد البرتوكول المتعلق بالميثاق الأفريقي حول إحداث المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ودخلت هذه المحكمة حيز التنفيذ عام ٢٠٠٣.

٣- يمكن لكل من الجهات التالية أن تذهب أمام المحكمة:

١. اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٢. الدول الأطراف في البرتوكول.

٣. المنظمات الحكومية الأفريقية.

٤. الأفراد والمنظمات غير الحكومية.

لم تنظر المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حتى نهاية عام ٢٠١٢ بأي قضية، رغم أن نظامها الأساسي قد تم تبيته، والقضاة العاملون فيها قد تم اختيارهم^{١١}.

^{١٠} - من أجل المزيد التفاصيل حول عمل اللجنة انظر:

"La Commission africaine des droits de l'homme et des peuples, par Jean-Louis ATANGANA AMOUGOU, Revue de Droits fondamentaux, 2001

^{١١} - انظر نص اللق المتعلق بتكوين المحكمة الأفريقية:

- (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP. 922-928, option déjà citée.

٤ - النظام العربي لحماية حقوق الإنسان

شكّل مجلس جامعة الدول العربية في عام ١٩٦٨ اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والتي أوكل إليها مهمة الترويج لحقوق الإنسان وذلك من خلال توليها مهام متعلقة بنشر المعلومات والتنسيق. وصوتت اللجنة أيضاً على توصيات بنشر هذه الحقوق على كافة المستويات في الدول الأعضاء.

تبنى مجلس جامعة الدول العربية في عام ١٩٩٤ الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وفي آذار من عام ٢٠٠٣، قرر المجلس مراجعة وتحديث هذا الميثاق وذلك على ضوء المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، لتتلاقى الانتقادات ونقاط الضعف التي كانت تشوب الميثاق، وأملأ في أيجاد آلية أكثر فعالية تراقب تطبيق أحكامه.

تم تبني النص النهائي للميثاق عام ٢٠٠٤، في تونس ودخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٨، وهناك عدد من الدول العربية بما فيها سورية قد صادقت على الميثاق من ذلك التاريخ^{٦٢}.

أ- الحقوق المعترف بها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان^{٦٣}

يتضمن الميثاق مقدمة و٥٣ مادة، أوردت مقدمته عدداً من المبادئ مثل الحرية والمساواة والأخوة بين البشر، كما نص الميثاق على مجموعة من الحقوق للشعوب، وكان قد أدان العنصرية والصهيونية، والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية...

^{٦٢} - انظر نص الميثاق على موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينيوسوتا:

<http://www1.umn.edu/humanrts/instree/Fainstis1.htm>

^{٦٣} - من أجل المزيد من التفاصيل انظر:

- (Le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control), PP. 225-237, option déjà citée.

أقر الميثاق أيضا بحريات وحقوق فردية مدنية مثل: الحق في الحياة، والحق في الحرية، ومنع التوقيف التعسفي، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في الزواج، والحق في الجنسية....

كما نصّ الميثاق من جهة أخرى على حريات مثل: حرية التجمع السلمي، الحق في تكوين نقابات والحق في الإضراب، وحقوق سياسية، مثل: الحق في الاعتقاد، والحق في التفكير، الحق في اللجوء السياسي....

وأكد الميثاق على الحقوق المتعلقة بحسن سير العدالة، مثال ذلك المساواة أمام القانون، والحق في دعوى عادلة، والمساواة في العقوبات....

وأقر الميثاق العربي في الختام بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، مثل الحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في حياة كريمة....

ب- آليات المراقبة وتنفيذ الميثاق^{٦٤}

^{٦٤} - من أجل المزيد من التفاصيل حول نظام الحماية العربي انظر:

- (Les droits de l'homme et l'Islam. Textes des organisations arabes et islamiques). 327 pages, Mohammed Amin AL-MIDANI, 2ème édition, publié par l'Association Orient-Occident et le Centre Arabe pour l'Éducation au Droit International Humanitaire et aux Droits Humains, Université de Strasbourg, 2010.

- (le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control), PP. 237-239, option déjà citée.

- "Les Avocats au Service des Avocats" FICHE N°12: LA CHARTÉ ARABE DES DROITS DE L'HOMME".

<http://cbookbrowse.com/gdoc.php?id=92446344&url=03a3dfd54e9f6e9f8b5314f318622993>

نص الميثاق العربي على تشكيل لجنة حقوق الإنسان، مكونة من ٧ خبراء مستقلين، ويقع على عاتقها مهمة فحص التقارير المقدمة من الدول والبت في الإجراءات التي اتخذتها بهدف ترتيب أثار للحقوق والحريات المقررة في هذا الميثاق، وعلى التقدم الذي حقته فيما يتعلق بتطبيق واحترام هذه الحقوق والحريات في مختلف ميادين حقوق الإنسان التي يغطيها هذا الميثاق.

لا ينص الميثاق على آلية تسمح، في حالة ارتكبت دولة ما انتهاكا لحق معترف به في هذا الميثاق، بتقديم عرائض فردية أو عرائض من قبل الدول الأطراف. على الدول أن تقدم للجنة تقريراً دورياً مرة كل ثلاث سنوات، تدرس اللجنة هذا التقرير وذلك في جلسة علنية يحضرها ويشارك فيها ممثل الدولة صاحبة التقرير. بعد دراسة التقرير تقوم اللجنة بتوجيه ملاحظات للدولة المعنية وتضع التوصيات اللازمة.

تقدم اللجنة تقريراً سنوياً إلى مجلس الجامعة يتضمن الملاحظات والتوصيات التي وجهتها إلى الدول.

النظام العربي لحماية حقوق الإنسان ليس لديه سند قضائي فعال، ذلك أن الميثاق لم ينص على تشكيل هيئة قضائية قادرة على مراقبة تطبيق واحترام أحكامه. تشكل هذه النقطة المسألة الأكثر أهمية على مستوى الفرق ما بين النظام العربي لحماية حقوق الإنسان وأنظمة الحماية على المستوى الإقليمي، مثل: النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، أو النظام الأمريكي من خلال المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، مع غياب

مفهوم العرائض الفردية الموجود في كل النظم الإقليمية بما في ذلك النظام الأفريقي. مما جعل هذا النص غير فعال أو قليل الفاعلية، في مواجهة الدول وغيرها من جماعات وأفراد طبيعيين من المعنيين بأحكامه.

٥- النظام الإسلامي لحماية حقوق الإنسان

منظمة المؤتمر الإسلامي كانت قد تبنت في عام ١٩٩٠، إعلاناً أطلق عليه: "الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان"^{٦٥}، حيث حاولت من خلاله مطابقة المفاهيم الحديثة في حقوق الإنسان مع مبادئ الشريعة الثابتة والتي لا يمكن تجاوزها، واختيار ما يمكن ألا يشكل خرقاً لها.

يتألف الإعلان من مقدمة و ٢٥ مادة، ويغطي مجموعة من الحقوق مثل: حق الحياة "الحياة هي هبة الله"، الحق في الزواج، والحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في الحياة الخاصة، والحق في الملكية...

في حال استخدام القوة أو النزاعات المسلحة يُمنع حسب الإعلان قتل المحاربين، أو قطع الأشجار، أو تدمير المحاصيل الزراعية وقتل الحيوانات أو تحطيم المنشآت المدنية للعدو بالقصف". وحرّم الإعلان أيضاً "التحريض على الكره القومي أو الديني".

^{٦٥} - انظر النص في :

- (Vers un système arabe de protection des droits de l'homme : la Charte arabe des droits de l'homme), PP. 189, édition du Centre Arabe pour l'Education au Droit International Humanitaire et aux droits Humains et l'Institut des Droits de l'Homme de Lyon, 2002.

المادة /٢٤/ من الإعلان ذكرت أن "كل الحقوق والحريات المذكورة في هذه الوثيقة تكون خاضعة للقانون الإسلامي (الشريعة)".

في الختام لا بد من التنويه إلى أن الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان هي حقوق مكرّسة لكل فرد يقع تحت ولاية السلطات المسلمة، وذلك بدون تمييز بسبب العرق، والجنس، والدين، واللغة أو الوضع الاجتماعي.

هذه الجولة السريعة في عالم حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي تظهر لنا نقاط التباين بين القارات الأربع، خاصة فيما يتعلق بالتزام الدول بالانضمام إلى الأدوات الإقليمية، أو النقطة المتعلقة بطرق المتابعة لتطبيق أحكام الاتفاقيات.

الختاتمة:

إن حقوق الإنسان هو مفهوم ضروري من أجل تنظيم وتوحيد القواعد القانونية المتعلقة بمختلف نواحي حياة الكائن البشري، بدون أن تنتهك خصوصية المجتمعات البشرية.

إن تقدم مفهوم حقوق الإنسان لا يجب أن يبقى في مجال الجدل الفكري، لا بد أن يكون الهدف من تمكين هذه الحقوق أمر في متناول كل البشر ولكل الحقوق، خاصة تلك التي تعد حقوقاً أساسية: محاربة الفقر، الجوع، البطالة، عدم المساواة بين الرجال والنساء، موجات الهجرة الاقتصادية والإنسانية، الأمراض المستعصية. هذه الظواهر، وبشكل يتعاضد، لا يوجد لها حلول، وهي مصدر لكل أنواع الانتهاكات للحقوق المذكورة في الأجيال الأربعة لحقوق الإنسان.

هذا يدفعنا للقول أن انتهاكات حقوق الإنسان غالباً ما تؤخذ في معناها الضيق، حيث تعالج على المستوى الفردي حتى بالنسبة للاتفاقيات أو الإعلانات التي تناولت سابقاً حقوق الشعوب.

ما ينقص في عالم حماية حقوق الإنسان هو الوصول إلى معالجة المشاكل التي تنجم عنها الانتهاكات، هذا إضافة إلى كل الآليات السابقة، على الرغم من أن هذا يبدو صعباً بسبب مصالح اللاعبين الدوليين الذين يجدون مصالحهم في عدم حل هذه المسائل.

من جهة أخرى، فإن مختلف الآليات التي تم دراستها سابقاً، وعدد آخر من الوثائق التي لم يتثن لنا البحث فيها، تمثل أداة العمل اللازمة لفهم فلسفة حقوق الإنسان، حتى لو أن عدداً من الدول واللاعبين الدوليين يستخدم هذا المفهوم من أجل الضغط على دول أخرى أو على كيانات دولية أو وطنية (منظمات دولية حكومية أو منظمات دولية غير حكومية) وذلك لأهداف سياسية محض، لحرف هذا المفهوم عن هدفه الأساسي : العيش الرغيد للكائن البشري.



B- L'Union Européenne:

1) La Charte des Droits Fondamentaux de l'Union Européenne.

2) La Cour de Justice Européenne.

2) Le Système Américain de Protection de Droits de l'Homme.

3) Le Système Africain de Protection des Droits de l'Homme.

4) Le Système Arabe de Protection des Droits de l'Homme:

A- Les Droits Reconnus dans la Charte Arabe des Droits de l'Homme.

B- Des Mécanismes de Contrôle de l'Application de la Charte.

5) Le Système Islamique de Protection des Droits de l'Homme.

- Conclusion.
- Terminologie.
- Bibliographie.
- Index.

D- Qui Protège les Réfugiés?

9) La Convention Internationale pour la Protection de Toutes les Personnes Contre les Disparitions Forcées:

A- La Définition du Terme.

B- Mécanisme de Control.

10) La Convention sur la Protection de Tous les Travailleurs Migrants et des Membres de Leur Famille.

11) Droit de La Haye et Droit de Genève: Les Quatre Conventions de Genève de 1949, et Ses Protocoles Additionnels.

A- Les Personnes Protégées par les Règles du Droit International Humanitaire.

B- Mécanismes de Control.

- Troisième Section : Les Points Essentiels Dans Les Conventions Régionales Des Droits De L'Homme.

1) Le Système Européen de Protection de Droits de l'Homme:

A- Le Conseil de l'Europe:

- La Convention Européenne des Droits de l'Homme.

a- La Convention Européenne des Droits de l'Homme et la Notion de Dérogation de Droit.

b- La Cour Européenne des Droits de l'Homme.

C- Les Principes qui Gèrent la Convention des Droits de l'Enfant.

D- Mécanisme de Control.

5) La Convention Contre la Torture:

A- Objet de la Convention.

B- Mécanisme de Control.

6) La Convention sur l'Elimination Toutes Formes de Discrimination à l'Egard des Femmes:

A- La Définition de la Discrimination Selon la Convention de 1979.

B- Les Obligations Essentielles des Etats Partis.

7) La Convention Internationale sur l'Elimination de Toutes Formes de Discriminations Raciales:

A- La Définition de la Discrimination Selon la Convention de 1965.

B- Mécanisme de Control.

C- Les Obligations Essentielles des Etats Partis.

8) La Convention Relatives au Statut des Refugiés:

A- Définir le Terme Réfugié.

B- Que Contient la Convention de 1951?

C- Le Principe de Non-Refoulement.

- **Deuxième section: Les Points Essentiels dans Certaines Déclarations et Conventions Internationales des Droits de l'Homme.**

1) La Déclaration des Droits de l'Homme de 1948.

2) Le Pacte International Relatif aux Droits Civils et Politiques de 1966:

A- Qu'est-ce que les Droits Civils et Politiques.

B- Les Droits Consacrés dans le Pacte Relatif aux Droits Civils et Politiques de 1966.

C- Mécanisme de Control.

D- Droits Civils et Politiques et la Notion de Dérogation de Droit.

3) Le Pacte International Relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels de 1966:

A- Les Droits Consacrés dans le Pacte Relatif aux Droits Economiques et Sociaux de 1966.

B- Droits Immédiats ou Progressifs.

C- Mécanisme de Control.

4) La Convention Internationale des Droits de l'Enfant de 1989:

A- La définition du Terme Enfant.

B- La Définition des Droit de l'Enfant.

4) Est-ce que les Droits de l'Homme Sont Absolus?

5) La Charte des Nations Unies et les Droit de l'Homme:

A- Où On Trouve la Notion des Droits de l'Homme dans la Charte?

B- Le Rôle des Organes des Nations Unies dans la Protection des Droits de l'Homme:

1) L'Assemblée Générale.

-Le Conseil des Droit de l'Homme.

2) Le Conseil de Sécurité.

3) Le Conseil Economique et Social.

4) Le Conseil de Tutelle.

5) La Cour Internationale de Justice.

6) Le Secrétariat Général de l'Organisation.

7) La Mondialisation et la Notion des Droits de l'Homme:

A- Les Conventions de l'Organisation Internationale de Travail.

C- Le Droit Au Développement.

des entreprises et aux droits des travailleurs, les 20 et 21 mars 2000.

<http://www.globenet.org/aitec/chantiers/mondialisation/multinationales/seminaireresp.htm>

L'index:

Avant-propos.

- Première Section: Idées Essentielles Sur La Notion Des Droits de l'Homme:

1) La Notion des Droits de l'Homme:

A- Définition.

B- Documents.

2) La Différence Entre la Notion des Libertés Publiques et les Droits de l'Homme:

A- Notion de Liberté.

B- La Notion de Droit.

C- L'Importance de la Distinction Entre Droit et Liberté.

3) Les Générations des Droits de l'Homme:

-Première Génération des Droits de l'Homme.

-Deuxième Génération des Droits de l'Homme.

-Troisième Génération des Droits de l'Homme.

-Quatrième Génération des Droits de l'Homme.

- Journal Officiel de l'Union Européenne : texte du "PROTOCOLE (n o 3) LE STATUT DE LA COUR DE JUSTICE DE L'UNION EUROPÉENNE", 2010.

http://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2009-05/fr_statut_de_la_cour.pdf

- Les Avocats au Service des Avocats:

FICHE N°12: "LA CHARTE ARABE DES DROITS DE L'HOMME".
<http://ebookbrowse.com/gdoc.php?id=92446344&url=03a3dfd54e9f6e9f8b5314f318622993>

FICHE N° 6 : "APPLICATION DU DROIT INTERNATIONAL DES DROITS DE L'HOMME EN DROIT INTERNE".

<http://www.observatoire-avocats.org/wp-content/uploads/Fiche-6-Application-du-droit-international-des-droits-de-l-Homme-en-droit-interne.pdf>

- Librairie de droits de l'homme, Université de Minnesota: textes de conventions internationales et régionales en droits de l'homme.

<http://www1.umn.edu/humanrts/instree/Fainstls1.htm>

- Université de Warwick, Coventry, Royaume-Uni et Association Internationale de Techniciens, Experts et Chercheurs : "La responsabilité des entreprises multinationales : pour un contrôle de leurs méfaits. Quelles possibilités, initiatives et stratégies juridiques pour la société civile?" Séminaire international consacré à la responsabilité

- **Web Sites:**

- **Cour Européenne des Droits de l'Homme:** textes des protocoles additionnelles au statut de la Cour européenne des droits de l'homme.

<http://www.echr.coe.int/ECHR/FR/Header/Basic+Texts/The+Convention+and+additional+protocols/The+European+Convention+on+Human+Rights/>

- **Département des affaires étrangère de la confédération suisse,** "ABC des droits de l'homme".

<http://www.eda.admin.ch/eda/fr/home/doc/publi/abcs/abc-mr.html>

- **Haut- Commissariat des Droits de l'Homme :**"Les droits de l'homme et le système des Nations Unies: Des clés pour agir".

http://www.un-ngls.org/IMG/pdf/Des_cles_pour_agir.pdf

- **Human Rights Library, University of Minnesota:** "MONITORING ET PROTECTION DES DROITS DE L'HOMME DES RÉFUGIÉS, ET/OU DES PERSONNES DÉPLACÉS À L'INTERIEUR DE LEUR PROPRE PAYS VIVANT DANS DES CAMPS", dans le série (MANUEL DE FORMATION SUR LA SURVEILLANCE DES DROITS HUMAINS).

<http://www1.umn.edu/humanrts/monitoring/Fchapter10.html>

-Textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme, Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, 546 pages , 2007.

-Textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme, Volume II Migrations de population et droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, 158 pages , 2007.

- Articles

- Pierre LAMBERT, " LA PROTECTION DES DROITS INTANGIBLES DANS DES SITUATIONS DE CONFLIT ARMÉ", Revue Trimestriel des Droits de l'Homme, PP 241-259, année 2000.

- Gilbert Guillaume, "La Cour internationale de Justice et les droits de l'homme", Revue Droits Fondamentaux, N° 1, PP. 23 – 29, 2001.

- Karine BONNEAU "Le droit à réparation des victimes de violations des droits de l'homme : le rôle pionnier de la Cour interaméricaine des droits de l'homme", Revue de Droits fondamentaux, 2007.

- Jean-Louis ATANGANA AMOUGOU " La Commission africaine des droits de l'homme et des peuples, Revue de Droits fondamentaux, 2001.

-Mohamad Youssef Ouloin et Mohamad Khalil Moussa, (le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control), première partie, Version arabe,330 pages, 2005.

- Mohamad Youssef Ouloin et Mohamad Khalil Moussa (le droit international des droits de l'homme-les droits protégés), deuxième partie, Version arabe, 576 pages, 2007

-Mohammed Amin AL-MIDANI , (Les droits de l'homme et l'Islam. Textes des organisations arabes et islamiques), 2ème édition, publié par l'Association Orient-Occident et le Centre Arabe pour l'Éducation au Droit International Humanitaire et aux Droits Humains, Université de Strasbourg , 327 pages, 2010

-Droit international Régissant la Conduite des Conflits Armés, édition du Comité International de la Croix Rouge, 1990

-LES CONVENTIONS DE GENEVE DU 12 AOUT 1949, édition de la Comité Internationales de la Croix Rouge.

-Plusieurs auteurs, (Vers un système arabe de protection des droits de l'homme : la Charte arabe des droits de l'homme) , édition du Centre Arabe pour l'Education au Droit International Humanitaire et aux droits Humains et l'Institut des Droits de l'Homme de Lyon, 189 pages, 2002

-Premier protocole additionnel aux quatre conventions de Genève de 1949, de 1977; édition de la Comité Internationales de la Croix Rouge.

Bibliographie:

• Ouvrages

-Antonio Cassese et Mireille Delmase-Matry, **CRIMES INTERNATIONAUX ET JURIDICTION INTERNATIONALE**, édition puf , 267 pages, 2002.

-Charif Bassioni, **COUR PENALE INTERNATIONALE**, ratification et mis en œuvre dans les législations nationales), publication de la Revue Internationale de Droit Pénal en trois langues: français, anglais, espagnole, 2000.

-Didier Rouget (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP.61- 71, édition La Pensée sauvage, 381 pages, 2000.

-Frédéric Sudre, (Droit européen et international des droits de l'homme), édition puf, 6° édition. 665 pages, 2003.

-Gilles LEBRETON, (Libertés publiques et droit de l'homme), édition ARMAND COLIN, 5° édition, 527 pages, 2001.

-Jean-Bernard Auby (Influence du Droit Européen sur les Catégories du Droits Public). Sous la direction du, publication Dalloz, 990 pages. 2010.

-Mirielle DELMAS-MATRY, Emanuela FROZA, Elisabeth LAMBERT-ABDELGAWAD, **LES SOURCES DU DROIT INTERNATIONAL PENAL**, édition société de législation comparée, 488 pages, 2005.

Minorité raciale	أقلية عرقية
Liberté d'expression	حرية التعبير
Requête étatique	عريضة مقدمة من دولة
Requête individuelle	عريضة فردية
Doit à la dignité	الحق بالكرامة
Droit à l'égalité	الحق بالمساواة
Droit à la solidarité	الحق بالتعاون
Préambule	مقدمة
Arrestation arbitraire	توقيف اعتباطي
Système des rapports	نظام التقارير
Organe judiciaire	هيئة قضائية
Liberté d'association pacifique	حرية التجمع السلمي
Droit de grève	الحق بالإضراب
Racisme	العنصرية
Interprétation d'une convention	تفسير الاتفاقية

Des recommandations	توصيات
Droits de minorités	حقوق الأقليات
Droit d'éligibilité	حق الانتخاب
Rétroactivité	مبدأ الرجعية
Interdiction de l'esclavage	تحريم الرق
L'intégrité physique	السلامة الجسدية
L'intégrité mentale.	السلامة العقلية
Discrimination	التمييز
Droit d'asile	حق اللجوء
Travailleur migrant	عامل مهاجر
Conflit armé	نزاع مسلح
Personne civile	شخص مدني
Combattant	مقاتل
Biens civils	أعيان مدنية
Objectif militaire	أهداف عسكرية
Minorité linguistique	أقلية لغوية
Minorité ethnique	أقلية إثنية
Minorité religieuse	أقلية دينية

Droits Culturels	حقوق ثقافية
Droits Economiques	حقوق اقتصادية
Droit absolu	حق مطلق
Le bien-être	العيش الرغيد
Dérogation de droit	استثناء من القانون (تعطيل)
Limitation de droit	تقييد الحق
Droit à la vie	الحق في الحياة
Droit à la vie privée	الحق في الحياة الخاصة
Torture	التعذيب
Caractère contraignant	الطابع الإلزامي
Libertés individuelles	الحقوق الفردية
Devoir de non-interférence	واجب عدم التدخل
Libertés fondamentales	حريات أساسية
Libertés politiques	حريات سياسية
Coopération internationale	تعاون دولي
Instruments internationaux	أدوات دولية
Etat civil	حالة مدنية
Décisions	قرارات

Terminologie Essentielle des Droits de l'Homme

Droit de l'homme	حقوق الإنسان
Droit international des droit de l'homme	القانون الدولي لحقوق الإنسان
Protection	حماية
Acteurs internationaux	لاعبين دوليين
Droits inaliénables	حقوق غير قابلة للتصرف
Déclaration	إعلان
Pacte	صك
Convention	اتفاقية
Traité	معاهدة
Charte	ميثاق
Protocole	لاحق
Liberté	حرية
Génération	أجيال
Droits Civils	حقوق مدنية
Droits Politiques	حقوق سياسية
Droits Sociaux	حقوق اجتماعية

Ce qui manque dans le monde de protection des droits de l'homme c'est d'arriver à traiter, en plus de ce qui existe comme instruments, les problèmes qui engendrent les violations les plus graves, même si cela va être plus difficile, à cause des intérêts que les acteurs internationaux trouvent dans la non solutions à ces questions-là.

D'autre part, les différents instruments examinés plus haut, en plus d'un bon autres nombres que l'on n'a pas eu la possibilité de le faire, représentent l'outil de travail nécessaire pour comprendre certains aspects de la philosophie des droits de l'homme, même si certains Etats ou les autres acteurs internationaux utilisent ce concept pour faire pression sur d'autre Etats ou entités internationales ou nationales (organisations internationales gouvernementales ou non gouvernementales), a des fins purement politiques, et pour dériver le concept des droits de l'homme de son objectif principal: le bien être de l'être humain.

Conclusion

Les droits de l'homme sont un concept bien nécessaire pour la régulation et la standardisation des normes juridiques touchant les différents aspects de la vie de l'être humain. Sans que les spécificités des sociétés humaines soient compromises.

L'avancement de la notion des droits de l'homme ne doit pas rester dans le domaine des idées à débattre, il faut que l'objectif de son implémentation soit accessible aux êtres humains, et à toute branche de droits, surtout celle que l'on considère comme basique: lutter contre la pauvreté, la famine, le chômage, la non égalité entre les hommes et les femmes, les flous migratoires économiques ou humanitaires, les maladies incurables. Ces phénomènes-là sont de plus en plus ingérables et sources de tout genre de violations des droits cités dans les quatre générations de droits de l'homme.

Cela nous impose un constat comme quoi les violations des droits de l'homme sont souvent pris dans leur sens étroit, en traitant les questions des droits de l'homme au niveau individuel, même si certaines conventions ou déclarations ont parlé déjà des droits des peuples.

L'article 24 de la déclaration a précisé que "Tous les droits et libertés énoncés dans ce document sont subordonnés aux dispositions de la loi islamique".

Enfin il faut dire que les droits précités dans cette déclaration sont des droits acquis pour tout individu se trouvant sous l'égide de l'autorité islamique, sans distinction de race, de sexe, de religion, de langue ou de situation sociale.

Ce tour rapide dans le monde juridique des droits de l'homme sur le plan régional nous montre les points de différence entre les quatre continents, surtout en ce qui concerne l'obligation des Etats à faire parti des instruments régionaux, ou le point concernant les moyens de contrôle sur l'application des dispositions des conventions .

5-Le Système Islamique de Protection des Droit de l'Homme

L'organisation de la Conférence des Etats Islamiques a adopté une déclaration en 1990; dite "La Déclaration Islamique des Droits de l'Homme"⁶⁵, où elle a essayé d'adapter les notions modernes des droits de l'homme avec les principes incontournables du sharia, et de choisir ce qui ne constitue pas une violation à ce dernier.

Cette déclaration est composée d'une préambule et 25 articles, et elle couvre un ensemble de droits comme :le droit à la vie "la vie est un don de Dieu", droit au mariage, droit à la santé, droit au travail, droit à la vie privée, le droit à la propriété...

En cas d'utilisation de la force ou de conflits armés, il est interdit selon la déclaration de tuer des non-belligérants, ou de "couper les arbres, de détruire les cultures et le bétail ou de démolir les installations et les bâtiments civils de l'ennemi par des bombardements". La déclaration a interdit aussi "l'appel à la haine nationale ou religieuse".

⁶⁵ - Voir le texte dans l'ouvrage(Vers un système arabe de protection des droits de l'homme : la Charte arabe des droits de l'homme), PP. 189, édition du Centre Arabe pour l'Éducation au Droit International Humanitaire et aux droits Humains et l'Institut des Droits de l'Homme de Lyon. 2002.

rapport en séance publique en présence et avec la participation au débat du représentant de l'État concerné. Une fois le rapport examiné, le Comité fait des observations à l'État concerné et formule les recommandations requises.

Le Comité présente un rapport annuel, contenant ses observations et ses recommandations qu'il a adressé aux États, au Conseil de la Ligue.

Le système arabe de protection de droit de l'homme n'a pas donc un appui judiciaire efficace, car la Charte ne prévoit aucun organe judiciaire susceptible de contrôler son application et le respect ses dispositions. Ce point représente la question la plus importante au niveau de différence, si on compare le système arabe de protection des droits de l'homme avec les autres systèmes de protection régionaux, comme c'est le cas dans système européen de protection des droits de l'homme, à travers la Cour Européenne des Droits de l'Homme, ou dans le système américain, à travers la Cour Américaine des Droits de l'Homme, et l'absence des requêtes individuelles que l'on trouve dans tous les systèmes régionaux, même celui du continent africain. Rendant ce texte non efficace, ou peu, vis-à-vis des États et autres groupes ou personnes physiques, concernés par ses dispositions.

B- Les Mécanismes de Contrôle de l'Application de la Charte⁶⁴

La Charte Arabe a instauré un Comité aux Droits de l'Homme, ce Comité, composé de 7 experts indépendants, a pour tâche d'examiner les rapports présentés par les Etats, et statuer sur les mesures que les derniers auront prises pour donner effet aux droits et aux libertés reconnus dans la Charte, et sur les progrès qu'ils ont réalisé dans l'application et le respect de ces droits et libertés, dans les différents domaines des droits de l'homme couverts par cette Charte.

La Charte ne prévoit pas de mécanisme permettant de présenter des communications individuelles et étatiques en cas de violation par un Etat d'un droit reconnu par cette Charte.

Les Etats doivent présenter au Comité des Droits de l'Homme un rapport périodique tous les trois ans, le Comité étudie le

⁶⁴. Pour plus d'informations sur le système arabe de protection voir:

- (Les droits de l'homme et l'Islam. Textes des organisations arabes et islamiques). 327 pages, Mohammed Amin AL-MIDANI, 2ème édition, publié par l'Association Orient-Occident et le Centre Arabe pour l'Education au Droit International Humanitaire et aux Droits Humains, Université de Strasbourg, 2010.

- (Le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control), PP. 237-239, option déjà citée.

- "Les Avocats au Service des Avocats" FICHES N°12: LA CHARTE ARABE DES DROITS DE L'HOMME".

<http://ebookbrowse.com/gdoc.php?id=92446344&url=03a3dfd54a9f6e9f8b5314f318622993>

racisme, le sionisme, l'occupation étrangère et la domination étrangère...

La Charte a reconnu des libertés et des droits individuels civils: le droit à la vie, droit à la liberté, interdiction des arrestations arbitraires, le droit à l'information, le droit au mariage, le droit à une nationalité....

La Charte a également prévu des libertés comme :la liberté d'association pacifique, le droit de constituer un syndicat et le droit de grève, et des droits politiques, comme : les libertés de croyance, liberté de pensée, le droit à l'asile politique...

La Charte a assuré aussi les droits concernant le bon fonctionnement de la justice, comme l'égalité devant la justice, le droit à un procès équitable, et la légalité des peines...

Enfin la Charte Arabe a reconnu des droits économiques, sociaux et culturels, comme le droit à la santé, droit au travail, le droit à un niveau de vie suffisant...

travers ses fonctions d'information et de coordination. La Commission a voté aussi des résolutions concernant l'enseignement de ces droits aux différents niveaux dans les Etats arabes.

En 1994, le Conseil de la Ligue Arabe a adopté la Charte Arabe des Droits de l'Homme. En mars 2003, le Conseil a décidé de réviser et d'actualiser ce texte à la lumière des standards internationaux de protection des droits de l'homme, ayant comme objectif d'éviter les critiques qu'on lui a avait adressée durant des années et ses points de faiblesse, et dans l'espoir de trouver un mécanisme plus efficace concernant le contrôle de l'application de ses dispositions.

Le texte final de la Charte a été adopté en 2004, à Tunis, la Charte est entrée en vigueur en 2008. plusieurs Etats arabe dont la Syrie l'ont ratifiée depuis⁶².

A- Les Droits Reconnus dans la Charte Arabe des Droits de l'Homme⁶³

La Charte comprend un préambule et 53 articles; dans son préambule la Charte a proposé un certain nombre de principes, comme la liberté et de l'égalité, la fraternité entre les êtres humain, et elle a également proclamé un ensemble des droits destinés aux peuples, comme elle a condamné le

⁶² - Voir le texte de la Charte sur le site de Université de Minnesota, Library de droits de l'homme, <http://www1.umn.edu/humanrts/instree/Arabstls1.htm>

⁶³ - Pour plus d'informations voir: (le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control), PP. 225- 237, option déjà citée.

2- La Cour Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples: en 1998, les Etats de l'union ont adopté le Protocole relatif à la Charte Africaine sur la création d'une Cour Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples, et la Cour est entrée en vigueur 2003.

3- La Cour peut être saisie par:

1. La Commission Africaine des droits de l'Homme et des Peuples.
2. Les Etats partis au Protocole.
3. Les organisations intergouvernementales africaines.
4. Les individus ou les organisations Non gouvernementales.

La Cour Africaine des Droits de l'Homme n'a examiné aucune affaire jusqu'au fin de 2012, malgré que son règlement intérieur a été adopté et les juges siégeant ont été choisis⁶¹.

4-Le Système Arabe de Protection des Droits de l'Homme

Le Conseil de la Ligue Arabe a créé en 1968, la Commission Permanente Arabe pour les des Droits de l'Homme qui avait comme tache la promotion des droits de l'homme, et cela à

⁶¹ - Voir texte du protocole portant sur la création de la Cour Africaine: (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP. 922-928, option déjà citée.

- 1- La Charte Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples de 1981⁵⁸.
- 2- La Charte Africaine des Droits et du Bien-Etre de l'Enfant de 1990.
- 3- Le Protocole relatif à la Charte Africaine Relatif aux Droits de la Femme en Afrique de 2003⁵⁹.
- 4- La Convention Régissant les Aspects Propres aux Problèmes de Réfugiés en Afrique, de 1974.

La réalisation de ces droits est surveillée par:

- 1- La Commission Africaine des Droits de de l'Homme et des Peuples⁶⁰. La Commission a la mission d'interpréter les dispositions de la Charte à la demande d'un Etat Partie, d'une institution de l'Union Africaine ou d'une organisation reconnue par l'Union Africaine. La Commission peut être saisie pour toute violation énoncée par la Charte Africaine par les Etats parties, toute personne victime ou toute organisation.

⁵⁸ - Voir texte de la convention dans : (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.909-920, 2007

⁵⁹ - Voir texte de la convention dans : (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 930-941, 2007

⁶⁰ - Pour plus d'informations sur le rôle de la Commission voir: " La Commission africaine des droits de l'homme et des peuples, par Jean-Louis ATANGANA AMOUGOU, Revue de Droits fondamentaux, 2001.

La Cour d
 Cour de J
 compétence
 Les Etats m
 - Les institu
 - Société
 l'Union F
 La Cou
 portan
 europ
 La C
 eur
 su
 c
 on in
 comp
 es
 concern
 la violati
 et au proto
 physique, g
 nvention dans : (textes i
 ationale des droits de l'
 stitut international des d
 ormations sur la Com
 oits de l'homme), PP. 16
 6

convention ou un de ses protocoles, commise par un Etat partie, il peut présenter de telles requêtes. Ce droit est reconnu aux personnes physiques et aux organisations non gouvernementale et aux groupes de particuliers.

- 3) Des demandes d'avis consultatifs : la Cour peut, à la demande du Comité des Ministres, donner des avis consultatifs sur des questions juridiques concernant l'interprétation de la Convention et de ses Protocoles.

B- L'Union Européenne⁵²

Tous les Etats membres au Conseil de l'Europe ont ratifié la Convention "de sauvegarde des Droits de l'Homme et des Libertés Fondamentales" et accepté la compétence de la Cour Européenne des Droits de l'Homme, ce qui est, par principe, une des conditions préalables pour faire partie de l'Union Européenne.

⁵² - Pour plus d'informations sur le système de protection de l'Union Européenne voir:
- (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP.47-51 et 176-177, option déjà citée.
- (le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control), PP. 192-201. , option déjà citée

conduire à une contradiction avec un arrêt rendu antérieurement par la Cour".

- 3) La Grande Chambre qui est une formation extraordinaire de jugement. Elle est composée de 17 juges, dont le juge élu au titre de l'État membre impliqué dans le litige, en plus du président de la Cour, les vice-présidents, les présidents des chambres et d'autres juges désignés par tirage au sort. La Grande chambre se prononce sur les affaires dans le cadre des procédures de renvoi, lorsqu'une requête déclarée recevable est renvoyée par la Chambre, comme elle réexamine également les affaires déjà jugées, et enfin elle se prononce sur les demandes d'avis consultatifs.

Les arrêts de la Cour européenne des droits de l'homme sont contraignants pour les États partis, sans qu'ils soient des jugements, et leurs applications sont surveillées par le conseil des ministres.

2- La Compétence de la Cour:

La Cour est compétente pour examiner :

- 1) Des requêtes étatiques : lorsqu'un État commet un manquement à la Convention ou un de ses protocoles, tout État parti a le droit de saisir la Cour.
- 2) Des requêtes individuelles : lorsqu'un particulier est victime d'une violation des dispositions de la

La Cour qui se compose de magistrats exerçant leurs fonctions à plein temps, et d'un nombre de juges égal à celui des États parties la convention (47 juges en 2013).

Pour qu'une requête soit acceptée par la Cour, toutes les voies légales de recours internes disponibles doivent avoir été épuisées avant d'aller devant elle.

1- La Composition de la Cour:

La Cour se compose de:

- 1) Les Comités: ce sont des formations de trois juges, chargés de se prononcer sur la recevabilité des requêtes individuelles, et sur la saisine préalable du président de section. Ces comités peuvent déclarer une requête irrecevable ou la rayer du rôle à l'unanimité de ces membres.
- 2) La Première Chambre: composée de 7 juges, constitue la formation ordinaire de jugement des affaires. Le juge élu au titre de l'État membre impliqué dans le litige est membre de droit de la chambre. Ces chambres sont chargées de statuer sur la recevabilité des requêtes, examinées ou non par les comités. Une chambre peut décider de se dessaisir au profit de la Grande chambre, lorsque l'affaire en vue "soulève une question grave relative à l'interprétation de la Convention ou de ses Protocoles, ou si la solution d'une question peut

2013)⁴⁸; des protocoles qui contiennent de nouvelles règles de droit ou des règles de procédure.

a- La Convention Européenne des Droits de l'Homme et la Notion de Dérogation et Restriction de Droit⁴⁹

La Convention européenne des droits de l'homme cite parmi les garanties intangibles le droit à la vie, l'interdiction de la torture et l'interdiction de l'esclavage, pas de peine sans loi, et la traite des êtres humains⁵⁰.

b- Cour Européenne des Droits de l'Homme⁵¹

La Convention européenne des droits de l'homme prévoit que:

- Tout individu peut déposer devant la Cour européenne des droits de l'homme à Strasbourg une requête pour violation de la convention européenne des droits de l'homme et de ses protocoles additionnels par un Etat partie.
- Le mécanisme de la convention autorise également les requêtes interétatiques.

⁴⁸ - Pour les textes des protocoles additionnels voir le site de la Cour Européenne des droits de l'homme:

<http://www.echr.coe.int/ECHR/PR/Header/Basic+Texts/The+Convention+and+additional+protocols/The+European+Convention+on+Human+Rights/>

⁴⁹ - Les articles 15, 16, 17, 18 précisent les conditions que les Etats doivent respecter en matière de restriction de droits cités dans la convention.

⁵⁰ - Voir les articles: 2,3, 4/1, 7 de la convention et article 4 de la 7^o protocole.

⁵¹ - Pour plus d'informations sur la Cour et son fonctionnement voir: (Droit européen et international des droits de l'homme), PP. 491-591, option déjà citée.

L'instrument essentiel du Conseil dans la protection des droit de l'homme est la Convention Européenne des Droits de l'Homme et sa Cour, dite la Cour Européenne des Droits de l'Homme.

La Convention Européenne des Droits de l'Homme

Le Conseil de l'Europe a adopté la Convention européenne des droits de l'homme en 1950, convention entrée en vigueur en 1953⁴⁷.

La convention contient un ensemble de droits et de libertés fondamentales, comme le droit à la vie, le droit à la liberté et à la sécurité ou le droit à la liberté d'expression.

L'adhésion à la convention européenne des droits de l'homme est obligatoire à tout Etat désirant devenir membre au Conseil, d'autre part la convention impose aux Etats parties de garantir les droits et les libertés énoncés à toutes les personnes relevant de leur juridiction, qu'ils soient des citoyens ou de simples résidents sur leurs territoires.

La Convention est complétée par toute une série de protocoles additionnels (16 protocoles additionnels jusqu'à

⁴⁷ - Voir texte de la convention dans : (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 729-740, 2007.

Les Points Essentiels Dans Les Conventions Régionales Des Droits De L'Homme

Autre que les conventions internationales à portée universelle, on trouve des instruments régionaux qui ont développé des positions reflétant les manières des Etats de comprendre les questions des droits de l'homme au niveau régional.

Dans le continent européen il y a deux grands organes qui ont leurs instrument en matière des droits de l'homme, l'Union Africaine aussi, l'Organisation des Etats Américaines, la Ligue Arabe et l'Organisation de la Conférence Islamique: ces organisations ont toutes leurs propres instruments.

1- Le Système Européen de Protection de Droits de l'Homme⁴⁶:

Deux grands organes partagent la responsabilité de garantir et protéger les droits de l'homme en Europe: le Conseil de l'Europe et l'Union Européenne.

A- Le Conseil de l'Europe

Le Conseil de l'Europe est une organisation internationale dont les objectifs principaux sont, entre autres, de défendre les droits de l'homme, l'Etat de droit et la démocratie. Le Conseil de l'Europe compte 47 Etats membres (en 2013).

⁴⁶- Pour plus d'information sur le système européen de protection des droits de l'homme voir: (Droit européen et international des droits de l'homme), PP. 665, Frédéric Sndre, puf, 6^e édition.

Troisième Section

**Les Points Essentiels Dans Les Conventions
Régionales Des Droits De L'Homme**

Damascus University

- Le Conseil de Sécurité des Nations Unies peut également renvoyer devant la Cour toute situation qui menace ou viole la paix et la sécurité internationales.

Il est clair donc que la société internationale a pris les questions des droits de l'homme très au sérieux, avec des mécanismes de contrôle et voies de recours internationaux précis⁴⁵. Or certains d'autres points sont toujours en attente d'être réglés par des textes contraignants, comme par exemple l'adoption d'une convention sur l'interdiction de toutes formes de discrimination sur la base de la religion ou la confession, ou une convention sur les droits des minorités raciales ou ethniques ou religieuses ou linguistiques.

⁴⁵ - Pour plus d'informations sur le système de requête voir: (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP. 107-118, option déjà citée.

La compétence de la Cour est complémentaire de celle des États parties, elle n'intervient pas lorsqu'une affaire fait l'objet d'une enquête ou de poursuites dans un système judiciaire national, la Cour peut être donc saisie en dernier recours.

Le statut de la Cour, dite statut de Rome, précise entre autres, la compétence de la Cour, les règles de procédure et les mécanismes de coopération entre les États et la Cour.

La procédure devant la Cour peut être engagée par une de trois manières suivantes:

- Tout État partie au statut de Rome peut demander au procureur d'ouvrir une enquête.
- Un État qui n'est pas partie au Statut peut aussi accepter la compétence de la Cour pour des crimes commis sur son territoire ou par l'un de ses ressortissants, et demander au procureur de mener une enquête.

Cour Pénale Internationale⁴⁴: qui siège à La Haye, son statut est entré en vigueur en 2002. La Cour Internationale est un organe permanent, alors que les tribunaux spéciaux comme celui de l'ex-Yougoslavie ou celui de Rwanda, ne disposent que d'un mandat et d'une compétence limitée.

Cette Cour est considérée comme l'organe susceptible de poursuivre les individus soupçonnés d'avoir commis les crimes les plus graves, qui touchent l'ensemble de la communauté internationale:

- Le crime de génocide.
- Les crimes contre l'humanité
- Les crimes de guerre.
- Le crime d'agression.

⁴⁴ - Pour plus d'information sur cette Cour voir: (COUR PÉNALE INTERNATIONALE, ratification et mis en œuvre dans les législations nationales), M. Charif Bassioni, publication de la Revue Internationale de Droit Pénal en trois langues: français, anglais, espagnole, 2000.

Comme c'est les premiers textes à donner une définition aux trois crimes qu'ils poursuivaient⁴³ en précisant leurs éléments:

- Crimes contre la paix.
- Les crimes de guerre.
- Les crimes contre l'humanité

Depuis 1990, le Conseil de Sécurité a créé plusieurs Cours, dont:

- Le Tribunal Pénal International pour l'Ex-Yougoslavie est créé en 1993 par le Conseil de Sécurité, afin de poursuivre et de juger les personnes qui ont commis des violations graves du droit international humanitaire durant les guerres de l'ex- Yougoslavie.
- Le Tribunal Pénal International pour le Rwanda est créé en 1994 par le Conseil de Sécurité pour juger les personnes responsables d'actes de génocide et d'autres violations graves du droit international humanitaire commis sur le territoire du Rwanda.
- Le Tribunal Spécial de Sierra Leone créé en 2000, par le Conseil de Sécurité, et entré en vigueur en 2002 .

⁴³ - Pour plus d'informations sur les crimes internationaux voir: (CRIMES INTERNATIONAUX ET JURIDICTION INTERNATIONALE), Antonio Cassese et Mireille Delmas-Matry, PP. 267, édition puf, 2002.

Or la société internationale, via le Conseil de Sécurité ou des conférences diplomatiques ont aidé à avoir des instruments répressifs de ces infractions. Certains instruments sont permanents et d'autres sont temporaires.

Les Cours Pénales Privées: la société internationale a connu après la deuxième guerre mondiale deux Cours pénales privées, en 1945, la première est le Tribunal de Neubourg, et la seconde est le Tribunal de Tokyo, dites Cours des vainqueurs.

Ces tribunaux avaient aidé, entre autres, à développer les dispositions du droit pénal international⁴², en imposant la reconnaissance des règles coutumières et leurs valeurs obligatoires dans le droit des conflits armés, en plus du principe de la responsabilité individuelle, la responsabilité de l'individu de ses actes, et cela quelles que soient les circonstances (ordre des supérieurs...).

⁴². Pour plus d'informations sur le droit pénal international voir: (LES SOURCES DU DROIT INTERNATIONAL PENAL), sous la direction de Mirielle DELMAS-MATRY, Emanuela FROZA, Elisabeth LAMBERT-ABDELGAWAD, société de législation comparée, PP. 488, 2005.

La protection offerte par le Droit International Humanitaire ne couvre pas seulement les êtres humains, mais aussi les biens, en distinguant entre les biens civils et les objectifs militaires, protégeant la première catégorie d'être cibles des hostilités.

Les règles du Droit International Humanitaire interdisent les actes de violence dirigés contre des biens civils, et elles offrent une protection particulière à certains d'autres, comme les hôpitaux et les installations contenant des forces dangereuses; Tout en sachant qu'il est considéré comme des biens civils tous les biens qui ne sont pas des objectifs militaires.

Les biens culturels sont protégés de manière spécifique par les dispositions du droit international humanitaire, où il est interdit de les attaquer et aussi de les utiliser comme des emplacements militaires, ou d'en faire l'objet de représailles.

B- Mécanismes de Control

Les quatre conventions et les protocoles additionnels n'avaient pas proposé des mécanisme aux Etats parties pour réprimer les infractions graves et autres, qui violent les dispositions de ces conventions et protocoles, ces instruments ont laissé aux Etats le devoir de réprimer ces infractions, en plus de leur devoir de respecter et faire respecter les dispositions de ces instruments.

1- les civiles⁴⁰: ce sont des personnes qui ne portent pas d'armes, et sont les principaux concernées par la protection des règles du droit international humanitaire. Parmi les civils, les règles du Droit International Humanitaire offrent aux femmes et aux enfants une protection supplémentaire et un traitement qui convient à leurs états.

2- Les combattants⁴¹: que les règles du droit leur offrent des garantis conviennent à leur statut, dès qu'ils cessent de combattre, soit parce qu'ils ne peuvent plus le faire ou ils ne le veulent plus.

Le Droit International Humanitaire distingue aussi entre les combattants dans les conflits armés internationaux, et ceux qui combattent dans les conflits non internationaux.

3- Le statut de prisonnier de guerre va seulement aux combattants dans les conflits armés internationaux (Convention III de Genève de 1949), et non pas à ceux qui combattent dans les conflits armés non-internationaux (Protocole II de 1977).

⁴⁰ - Pour plus d'informations sur le statut des civils et leurs droits voir:

- la quatrième convention de Genève de 1949, dans (LES CONVENTIONS DE GENEVE DU 12 AOUT 1949), édition de la Comité Internationales de la Croix Rouge.

- Article 48, 49,50, 51, du premier protocole additionnel aux quatre conventions de Genève de 1949, de 1977; édition de la Comité Internationales de la Croix Rouge.

⁴¹ - Voir les articles 43-44-45-46-47, du premier protocole additionnel aux quatre conventions de Genève de 1949, de 1977; édition de la Comité Internationales de la Croix Rouge.

Droit de La Haye³⁹ : ou le Droit des Conflits Armés, c'est, essentiellement, l'ensemble de règles développées lors des deux conférences de la paix de 1899 et 1907 à La Haye. Ces règles réglementent l'usage d'armes, où on a interdit l'usage des armes qui causent des maux superflus, et on a imposé des règles gérant la guerre terrestre, maritime et plus tard les règles de la guerre aérienne, et enfin elles dictent la conduite de la guerre à travers l'organisation de:

- La déclaration de la guerre.
- L'armistice et le cessez le feu.
- La fin du conflit armé.

La convention La Haye pour la protection des biens culturels de 1954, et ses deux protocoles additionnels de 1954 et de 1999, font partis de ce droit aussi.

A- Les Personnes Protégées par les Règles du Droit International Humanitaire

Ces règles de droit offrent la protection aux personnes comme aux biens, en distinguant avant tout entre deux groupes de personnes concernées par les hostilités:

³⁹ - Voir les textes les plus importants en la matière dans : (Droit international Régissant la Conduite des Conflits Armés), édition du Comité International de la Croix Rouge, 1990.

- Par la suite, tous les cinq ans
- A chaque fois que le Comité demande un tel rapport.

11- Droit de La Haye et Droit de Genève: Les Quatre Conventions de Genève de 1949, et Ses Protocoles Additionnels³⁸

Le Droit International Humanitaire fait partie de la notion des droits de l'homme au sens large du terme; c'est un droit applicable en temps de conflits armés, internationaux et non internationaux.

En définition ce droit c'est :l'ensemble de règles de droit qui protègent les victimes pendant les conflits armés internationaux et non internationaux, de personnes et des biens, dite **Droit de Genève.**

Les quatre conventions de Genève de 1949, et ses protocoles additionnels de 1977, en plus d'environ 90 autres documents, et un ensemble de règles coutumières, tentent toutes d'alléger les souffrances humaines durant les conflits armés.

³⁸ - Voir sur le site de Université de Minnesota, Library de droits de l'homme les documents suivants:

- Les textes quatre conventions de Genève, et les deux protocoles additionnels
- La Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide,
- La Convention sur l'imprescriptibilité des crimes de guerre et des crimes contre l'humanité <http://www1.umn.edu/humanrts/instree/Fainstis1.htm>

10- La Convention sur la Protection de Tous les Travailleurs Migrants et des Membres de Leur Famille³⁷

Adoptée en 1990, entrée en vigueur en 2003. La convention a deux organes qui exécutent ses charges:

- Comité de Nations Unies pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille.
- Comité pour les travailleurs migrants.

La Convention énonce les droits qui appartiennent aux travailleurs migrants et aux membres de leur famille. Les dispositions de la convention s'appliquent pendant toute la durée de la migration. La plupart des droits énoncés dans la convention sont à la charge de l'Etat où le migrant est employé.

La convention a institué un Comité de dix experts indépendants pour contrôler la mise en œuvre de la convention. Et les Etats sont obligés aussi de présenter des rapports au Comité:

- Dans un délai d'un an à compter de l'entrée en vigueur de la Convention pour l'Etat intéressé.

³⁷ - Voir le texte dans : (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume II Migrations de population et droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 2-31, 2007.

A- La Définition du Terme Disparition Forcée

La convention a défini le terme des disparitions forcées dans l'article (2) comme étant: "l'arrestation, la détention,

l'enlèvement ou toute autre forme de privation de liberté par des agents de l'État ou par des personnes ou des groupes de personnes qui agissent avec l'autorisation, l'appui ou l'acquiescement de l'État, suivi du déni de la reconnaissance de la privation de liberté ou de la dissimulation du sort réservé à la personne disparue ou du lieu où elle se trouve, la soustrayant à la protection de la loi" .

B- Mécanisme de Control

La convention a institué un Comité des Disparitions Forcées, ce Comité est composé de dix experts indépendants, siégeant à titre personnel. Les membres du Comité seront élus par les États parties à la convention selon une répartition géographique équitable. Les Etats doivent présenter au Comité des rapports sur l'application de la convention et cela tous les deux ans.

Le haut-commissariat offre aux réfugiés la possibilité de commencer une nouvelle vie en les aidant soit à s'intégrer dans:

- le pays de premier asile.
- soit à rentrer chez eux si les circonstances le permettent.
- soit à s'installer dans un pays tiers.

La protection des réfugiés continue un certain temps pour s'assurer de leur bon retour ou de leur intégration dans les pays d'accueil; tout en sachant que cette protection est une protection juridique et non pas seulement matérielle, comme c'est le cas des palestiniens dans la zone de l'activité de L'UNRWA : "l'Agence des Nations Unies pour le secours et le travail pour les réfugiés de Palestine dans le Proche-Orient".

9- La Convention Internationale pour la Protection de Toutes les Personnes Contre les Disparitions Forcées³⁶

Adoptée en 2006, ouverte à la signature le 6 février 2007. Les Etats parties s'engagent entre autres à enquêter sur les disparitions forcées et à traduire en justice les coupables.

³⁶ - Voir texte de la convention sur le site de Université de Minnesota, Library de droits de l'homme. <http://www1.umn.edu/humanrts/lnstree/fainst1s1.htm>

disposition clé stipule que les réfugiés ne doivent pas être expulsés ou refoulés vers un pays où ils craignent d'être persécutés.

C- Le Principe de Non-Refoulement

Le principe du non-refoulement est considéré comme la base du droit des réfugiés. Il confère aux personnes réfugiées le droit de rester hors d'atteinte de l'Etat persécuteur, et de ne pas être obligés de rentrer contre leur gré au pays persécuteur tant que le danger de persécution subsiste.

Ce principe de non-refoulement est consacré par d'autres instruments de droits de l'homme comme la convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

D- Qui Protège les Réfugiés ?

La protection des réfugiés est la responsabilité en premier lieu du gouvernement du pays d'accueil. Les Etats parties à la Convention de 1951 et/ou au Protocole de 1967 sont tenus d'appliquer les dispositions qu'ils contiennent.

Le haut-commissariat des réfugiés (HCR) veille à ce que les partis respectent leurs engagements et à ce que les réfugiés de bonne foi obtiennent l'asile et ne soient pas renvoyés contre leur volonté dans des pays où leur vie risque d'être en danger.

confère aux réfugiés des droits fondamentaux au moins équivalents aux libertés accordées aux étrangers dans un pays donné, et dans bien des cas, équivalents à celles dont jouissent ses propres citoyens.

A- Définir le Terme Réfugié:

L'article premier de la convention définit le réfugié comme étant "une personne qui se trouve hors du pays dont elle a

la nationalité ou dans lequel elle avait sa résidence habituelle; qui craint avec raison d'être persécutée du fait de sa race, de sa

religion, de sa nationalité, de son appartenance à un certain groupe social ou de ses opinions politiques, et qui ne peut ou ne veut se réclamer de la protection de ce pays ou y retourner en raison de ladite crainte".

B- Que Contient la Convention de 1951³⁵

La convention énonce clairement les droits des réfugiés, tel que la liberté de culte et de circulation, le droit à l'éducation, le droit d'obtenir des titres de voyage, le droit de travailler, ainsi que leurs obligations envers leur pays d'asile. Une

³⁵ - Pour plus d'informations sur la question des réfugiés voir : (MANUEL DE FORMATION SUR LA SURVEILLANCE DES DROITS HUMAINS) CHAPITRE X: "MONITORING ET PROTECTION DES DROITS DE L'HOMME DES RÉFUGIÉS, ET/OU DES PERSONNES DÉPLACÉS À L'INTERIEUR DE LEUR PROPRE PAYS VIVANT DANS DES CAMPS", University of Minnesota, Human rights Library
<http://www1.umn.edu/humanrts/monitoring/Fchapter10.html>

législatif, judiciaire, administratif et d'autres mesures qui donnent effet aux dispositions de la Convention.

- b) Un rapport exhaustif tous les quatre ans, ce rapport est censé contenir tout fait nouveau survenu après la soumission du précédent rapport, en plus de tous renseignements demandés spécifiquement par le Comité et des réponses aux questions sur les rapports précédents qui étaient restées en suspens, ainsi qu'un rapport périodique au cours des périodes intermédiaires de deux ans, pour actualiser brièvement les renseignements contenus dans le rapport exhaustif.
- c) Un rapport spécial à la demande du Comité, qui est par exemple soumis par les États parties dont la situation est en cours d'examen par le Comité, conformément aux mesures d'avertissement et aux procédures d'urgence.

8- La Convention Relatives au Statut des Réfugiés³⁴

La convention de 1951, entrée en vigueur en 1954, a été le premier accord international à mettre en place des dispositions concernant la vie des réfugiés, en reconnaissant la dimension internationale du problème. La convention

³⁴ - Voir le texte dans: (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.566-577, 2007.

La Convention couvre à la fois les droits à titre individuel et collectif. Cette disposition est particulièrement important pour les groupes minoritaires et les populations autochtones dont les droits collectifs font souvent l'objet de discrimination.

B- Mécanisme de Control³²

En vertu de la Convention a été constitué un comité composé de 18 experts indépendants qui sont chargés de surveiller la mise en œuvre des dispositions de la Convention³³.

Le comité a le droit aussi de recevoir des plaintes présentées par un Etat partie contre un autre Etat partie concernant la non application de cette convention.

C- Les Obligations Essentielles des Etats Partis dans la Convention

En plus des modifications des lois et autres législations pour qu'elles soient en conformité avec la convention, chaque État partie est tenu de soumettre au comité d'experts :

- a) Un rapport initial au cours de l'année qui suit l'entrée en vigueur de la Convention à son égard, pour donner des renseignements complets sur les mesures d'ordre

³² - Voir: "Les procédures conventionnelles" dans (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP.128-133, option déjà citée

³³ - Article 14 de la convention.

7- La Convention Internationale sur l'Elimination de Toutes Formes de Discriminations Raciales³¹

La convention de 1965 a été adoptée par l'Assemblée Générale des Nations Unies. Et elle entrée en vigueur en 1969.

La convention est considérée comme le seul instrument juridique international qui porte spécifiquement sur les questions de fond de la discrimination raciale.

A- La Définition de la Discrimination Selon la Convention de 1965

La convention a définit la discrimination raciale dans son article premier, comme étant "toute distinction, exclusion, restriction ou préférence fondée sur la race, la couleur, l'ascendance ou l'origine nationale ou ethnique, qui a pour but ou pour effet de détruire ou de compromettre la reconnaissance, la jouissance ou l'exercice, dans des conditions d'égalité, des droits de l'homme et des libertés fondamentales dans les domaines politique, économique, social et culturel ou dans tout autre domaine de la vie publique".

³¹- Voir le texte dans : (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume J Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 174-183, 2007.

A- La Définition de la Discrimination Selon la Convention de 1979

L'article premier de la convention a défini la discrimination comme étant une "toute distinction, exclusion ou restriction fondée sur le sexe, qui a pour effet ou pour but de compromettre ou de détruire la reconnaissance, la jouissance ou l'exercice par les femmes, quel que soit leur état matrimonial, sur la base de l'égalité de l'homme et de la femme, des droits de l'homme et des libertés fondamentales dans les domaines politique, économique, social, culturel et civil ou dans tout autre domaine".

B- Les Obligations Essentielles des Etats Partis

Les États parties à la convention doivent respecter, protéger et assurer l'exercice des droits humains des femmes, et cela à travers:

- 1- Le respect des droits : l'État doit s'abstenir de toute conduite ou activité qui viole ces droits humains.
- 2- La protection des droits : l'État doit empêcher les violations contre les femmes.
- 3- L'assurance de l'exercice des droits : l'État doit prendre toutes les mesures nécessaires pour progresser vers la pleine jouissance des femmes de leurs droits.

compte du droit international en la matière dans leurs législations nationales²⁹.

Le premier rapport doit être présenté au comité dans un délai d'un an de l'adhésion à la convention par l'Etat partie intéressé. Ensuite les Etats parties présentent des rapports complémentaires tous les quatre ans. Le Comité émet des remarques et des recommandations concernant ces rapports.

6) La Convention sur l'Elimination Toutes Formes de Discrimination à l'Egard des Femmes³⁰

La convention a été adoptée en 1979 par l'Assemblée Générale des Nations Unies. Et elle entrée en vigueur en 1981.

Cette convention a défini la discrimination à l'égard des femmes et elle a proposé des orientations des politiques nationales pour lutter contre ces discriminations.

²⁹ - Pour plus d'informations sur ce Comité voir:

- "Les procédures conventionnelles" dans : (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP.124-128, option déjà citée.

- "Comité de l'ONU contre la torture", Plateforme d'information human rights .
<http://www.humanrights.ch/lr/instruments/ONU-Organes/CAT/index.htm>

³⁰ - Voir le texte dans: (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.234- 347, 2007.

la situation des droits de l'enfants et les efforts fournis dans l'application de la Convention.

5) La Convention Contre la Torture²⁷

La "Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants", est signée en 1984, et entrée en vigueur en 1987.

A- Objet de la Convention²⁸

La convention exige des États parties qu'ils prennent des mesures concrètes afin d'empêcher la torture à l'intérieur de leurs frontières, et leur interdit de renvoyer dans leur pays d'origine des personnes qui peuvent être torturées.

D'autre part les États parties doivent s'assurer que les actes de torture constituent des infractions au regard de leur droit pénal, et qu'elles sont punies.

B- Mécanisme de Control

La convention a instauré le Comité Contre la Torture. Ce comité est composé de 10 experts indépendants. Les États parties doivent rendre des rapports concernant la prise en

²⁷ - Voir le texte dans: (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.358-368, 2007.

²⁸ - Pour plus d'informations voir: (le droit international des droits de l'homme-les droits protégés), PP. 174-179, deuxième partie, D. Mohamad Youssef Outoin et Mohamad Khalil Moussa, Version arabe, PP. 576, 2007.

C- Les Principes qui Gèrent la Convention des Droits de l'Enfant

Quatre principes doivent subordonner la mise en œuvre de l'ensemble des droits que la convention de droit de l'enfant prévoit :

- La non-discrimination.
- L'intérêt supérieur de l'enfant.
- Le droit à la vie, à la survie et au développement.
- Le respect de l'opinion de l'enfant.

D- Mécanisme de Control²⁶

Le Comité des droits de l'enfant est l'organe chargé de contrôler la mise en œuvre de la Convention relative aux droits de l'enfant. Le Comité a été créé par la Convention en 1991, et il est composé de 18 experts indépendants.

Les États parties à la convention doivent fournir un rapport initial sur la situation des droits de l'enfants sur leurs territoires dans les deux années suivant leur adhésion à la Convention. Ils doivent ensuite présenter au Comité des rapports périodiques tous les 5 ans concernant l'évolution de

²⁶ - Pour plus d'informations sur le travail du Comité voir : Le Comité des droits de l'enfant Rôle et compétences-Examen des rapports et des communications <http://www.droitsenfant.org/convention/comite-droits-enfant-examen-rapports-et-communications/>

l'organe de contrôle des mesures prises pour mettre en œuvre les obligations relatives aux droits consacrés par cette convention²⁴.

4) La Convention Internationale des Droits de l'Enfant de 1989²⁵

La Convention de 1989 est le premier texte international juridiquement contraignant de protection des droits de l'enfant.

A- La Définition du Terme Enfant

La convention des droits de l'enfant définit le terme enfant, dans son article premier, comme étant "tout être humain âgé de moins de dix-huit ans, sauf si la majorité est atteinte plus tôt en vertu de la législation qui lui est applicable".

B- La Définition des Droits de l'Enfant

Les droits de l'enfant sont des droits humains. Ils ont pour vocation de protéger l'enfant en tant qu'être humain, en garantissant son droit à la vie et à la dignité, à travers la protection de son intégrité physique et mentale.

²⁴ - Voir les articles: 16-17-18-19 du Pacte.

²⁵ - Voir le texte dans (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP.428- 444, 2007.

- le droit au travail et le droit de conditions de travail justes et favorables (ar. 6 et 7)
- le droit de s'affilier à un syndicat et le droit de grève (ar. 8)
- le droit à l'enseignement et à l'éducation (ar. 13 et 14)
- les droits culturels (ar. 15)

B- Droits Immédiats ou Progressifs²³:

Si les droits civils et politiques sont connus comme droits immédiats , les droits économiques et sociaux et culturels ne puissent pas l'être, et ils sont généralement obtenus progressivement.

Toutefois, les gouvernements ont pour obligation immédiate de respecter et de protéger ces droits, ainsi que de garantir l'absence de toute discrimination entre les citoyens au moment de leur application, tout en sachant que l'insuffisance de ressources n'est pas une excuse pour la non-exécution de ces droits .

C- Mécanisme de Control

Les États parties doivent essentiellement fournir des rapports au comité des droits économiques sociaux et culturels, qui est un organe du Conseil Economique et Sociale, cela tous les cinq ans; Dans ses rapports, un gouvernement doit informer

²³ - Pour plus d'informations voir: (le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control), PP. 134-139, option déjà citée.

D- Droits Civils et Politiques et la Notion de Dérogation de Droit²¹

Le Pacte de relatif aux droits civils et politiques considère que le droit à la vie, l'interdiction de la torture, l'interdiction de l'esclavage traite des êtres humains, Interdiction de l'esclavage, l'interdiction de la rétroactivité en droit pénal et la liberté de pensée, de conscience et de religion, sont des droits qui ne peuvent pas être dérogés.

3) Le Pacte International Relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels de 1966²²;

Ce pacte a été adopté à New York le 16 décembre 1966 par l'Assemblée Générale des Nations Unies dans sa résolution (2200 A- XXI). Il est entré en vigueur en 1976.

A- Les Droits Consacrés dans le Pacte Relatif aux Droits Economiques et Sociaux de 1966

Ce pacte se compose de 31 articles, il garantit un ensemble de droits comme par exemple:

- les droits des peuples à disposer d'eux-mêmes (ar. 1)
- le droit égal de l'homme et la femme pour les droits énoncés dans le présent pacte (ar. 3)

²¹ - Voir les dispositions des articles: 6, 7, 8, 11, 15, 16, 18 du pacte.

²² - Voir le texte dans : (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 37-75, 2007.

-Le droit de vote, d'éligibilité et d'égal accès aux fonctions publiques (ar.25)

-Protection des minorités (ar. 26 et 27)

c- Mécanisme de Control¹⁹

Le contrôle du respect du Pacte relatif aux droits civils et politiques et l'application des normes qui le constituent, est principalement assuré par un comité d'experts, dite Comité des Droits de l'Homme, dont les décisions ne sont pas contraignantes (recommandations)²⁰.

Les 18 membres de ce comité sont élus par les Etats partis au pacte, et sa mission se limite à donner aux Etats des remarques sur leurs rapports, comme il peut fournir ses remarques au Conseil Social et Economique avec les rapports que les Etats présentent au Conseil.

Le comité a le droit aussi de recevoir des plaintes présentées par un Etat partie contre un autre Etat parti, concernant la non application du pacte.

Les Etats parties à ce pacte doivent essentiellement fournir à ce comité des rapports une fois tous les cinq ans.

¹⁹ - Pour plus d'informations sur ces mécanismes voir:

- "Les procédures conventionnelles" dans (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP.120-127, option déjà citée.

- Sur les mécanismes de control de traités des droits de l'homme: www.dei-belgique.be

²⁰ - Les articles 40 au 43 du Pacte.

Certains droits, comme le droit de vote, sont de nature purement politique, car ils garantissent aux individus le pouvoir de participer à la gestion des affaires publiques de leur pays. D'autres droits sont au contraire purement civils, tels que le droit au mariage ou à la nationalité; En effet, ces droits sont liés à l'état civil d'une personne.

B- Les Droits Consacrés dans le Pacte Relatif aux Droits Civils et Politiques de 1966

Cet instrument énumère des droits civils et politiques; De ces droits on peut citer:

- Le droit des peuples à l'auto-détermination (ar. 1)
- Un droit général à l'égalité (ar. 3)
- Le droit à la vie privée (ar.6)
- L'interdiction de l'esclavage (ar.8)
- Le droit à la liberté de mouvement et à la sécurité (ar. 9 et 11)
- La liberté de pensée, de conscience et de religion (ar. 18)
- La liberté d'expression (ar. 19)
- La liberté de réunion, d'association et de rassemblement pacifique (ar. 21)
- Le droit au mariage (ar. 23)
- Le droit à la nationalité (ar. 24)

codifiés dans une série de textes internationaux et régionaux à caractère contraignant.

2) Le Pacte International Relatif aux Droits Civils et Politiques de 1966¹⁸:

Ce pacte a été adopté à New York le 16 décembre 1966 par l'Assemblée Générale des Nations unies, dans sa résolution (2200 A-XXI). Il est entré en vigueur en 1976.

A- Qu'est-ce que les Droits Civils et Politiques

Les droits civils et politiques sont traditionnellement ceux qui visent à protéger les individus vis-à-vis de l'Etat. Ils imposent à l'Etat un devoir de non-interférence par rapport à ces libertés.

Ces droits, en général et par principe, sont directement applicables, c'est-à-dire qu'ils sont effectifs immédiatement sans grand besoin de prendre des mesures d'application.

Or, il est cependant reconnu aujourd'hui que ces droits requièrent aussi des actions positives de la part de l'Etat, comme le fait d'adopter des textes de lois qui garantissent la jouissance par les individus de ces droits. De même, on reconnaît à présent qu'ils s'appliquent également dans les relations entre individus.

¹⁸ - Voir le texte dans: (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 76-128, 2007.

Les Points Essentiels dans Certaines Déclarations et Conventions Internationales des Droits de l'Homme

Nous allons examiner et voir les instruments les plus importants dans le domaine des droits de l'homme sur le plan international, avant de le faire sur le plan régional.

1) La Déclaration des Droits de l'Homme de 1948¹⁷:

Même si ce texte n'est pas une convention internationale, or il reste le point de départ du concept des droits de l'homme dans l'air moderne. La déclaration universelle couvre un large éventail de droits humains qui s'appliquent à tous les êtres humains sans exception.

La déclaration se compose de 30 articles, concernant des droits civils et politiques, et certains droits économiques et sociaux, sans mentionner ni religions ni philosophies, et en restant un texte à caractère plutôt libéral.

Ce texte a été adopté en 1948 par l'Assemblée Générale de l'ONU, et il a énuméré pour la première fois les différents droits de l'homme de manière universelle. Cette Déclaration constitue un texte de référence de grande valeur morale. Les grands principes et normes inscrits dans ce texte ont été

¹⁷ - Voir le texte dans : (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 32-36, 2007.



Deuxième section
Les Points Essentiels dans Certaines
Déclarations et Conventions Internationales
des Droits de l'Homme

B- Le Droit Au Développement:

Le droit au développement un droit plutôt attaché aux peuples plus qu'aux individus, il a été consacré par la Conférence mondiale sur les droits de l'homme tenue, en 1993, par une déclaration qui précise que "Le droit au développement est un droit inaliénable de l'homme en vertu duquel toute personne humaine et tous les peuples ont le droit de participer et de contribuer à un développement économique, social, culturel et politique.... et de bénéficier de ce développement".

Il est claire donc que la notion des droits de l'homme a pris son chemin dans l'esprit et au sein des organisations internationales, et de plus en plus les Etats et les autres acteurs internationaux prennent conscience de l'importance que constitue la protection et la mise en œuvre de ces droits.

Ces conventions permettent aux personnes lésées d'attenter une action contre les gouvernements qui ne les respecteraient pas. Comme elles ouvrent les portes de négociations réunissant gouvernements, travailleurs et employeurs, mais elles visent à promouvoir plutôt qu'à sanctionner.

L'Organisation Internationale de Travail dispose aussi d'un autre instrument moins formel, mais spécifiquement destiné aux entreprises multinationales: "La déclaration tripartite de principe sur les entreprises multinationales et la politique sociale" de 1977, qui se définit comme un outil non contraignant¹⁶.

¹⁶ - Pour plus d'informations voir : "La responsabilité des entreprises multinationales : pour un contrôle de leurs méfaits. Quelles possibilités, initiatives et stratégies juridiques pour la société civile " Séminaire international consacré à la responsabilité des entreprises et aux droits des travailleurs, organisé par le réseau IRENE à l'Université de Warwick, Coventry, Royaume-Uni, les 20 et 21 mars 2000.

<http://www.globenet.org/aitec/chantiers/mondialisation/multinationales/seminaireresp.htm>

A- Les Conventions de l'Organisation Internationale de Travail¹⁵

Il existe actuellement 180 Conventions (jusqu'au 2012) traitant les divers aspects du droit du travail. Les cinq conventions de base en la matière sont :

- 1- Les Conventions sur l'interdiction du travail forcé.
- 2- Les Conventions sur la liberté syndicale, le droit d'organisation et de négociation collective.
- 3- Les Conventions sur l'interdiction des discriminations en matière d'emploi et sur l'égalité de salaire pour tout travail de valeur égale.
- 4- Les Conventions sur l'âge minimum requis pour travailler et sur le travail des enfants.
- 5- Les Conventions sur les accidents de travail, la sécurité et l'hygiène.

¹⁵ - Voir les textes des conventions sur le site de Université de Minnesota, Library de droits de l'homme, <http://www1.umn.edu/humanrts/instree/foistels.htm>

6- La Mondialisation et la Notion des Droits de l'Homme

La majorité des textes et conventions concernant la mise en œuvre des droits de l'homme s'adressent aux Etats et aux organisations internationales; Or des acteurs internationaux nouveaux se sont apparus sur la scène internationale dans un phénomène appelé la mondialisation, c'est les multinationales et les sociétés transnationales, mettant en danger certains droits humains, surtout en ce qui concerne les acquis sociaux dans le domaine du travail, santé et éducation.

Or il n'y a pas, jusqu'au mis 2013, d'instruments internationaux directement contraignants pour les multinationales, ni de mécanismes institutionnels internationaux efficaces permettant de faire respecter les droits essentiels des travailleurs. Ce qui laisse aux partis lésés, seulement, la possibilité de compter sur les dispositions que l'Organisation Internationale de Travail a développé durant les dernières années.

Un texte contraignant concernant les activités des multinationales est indispensable de nos jours, pour mieux cerner leurs activités et leurs pouvoirs si étendus, et pour préserver les travailleurs du danger de chômage ou d'être exploités par leurs employeurs.

mêmes, ou dans son arrêt de 1980 à l'occasion de l'affaire du personnel diplomatique à Trehin, où elle a affirmé que "le fait de priver abusivement de leur liberté des êtres humains et de les soumettre dans des conditions pénibles à une contrainte physique est manifestement incompatible avec les principes de la Charte des Nations unies et avec les droits fondamentaux énoncés dans la Déclaration universelle des droits de l'homme".

6) Le Secrétariat Général de l'Organisation

En 1993, l'Assemblée Générale a créé le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, dans le but de coordonner toutes les activités de l'organisation dans le domaine des droits de l'homme.

Le haut-commissaire établit des rapports et mène des enquêtes à la demande de l'Assemblée Générale et d'autres organes compétents, comme il coopère avec les gouvernements et les organisations internationales, régionales et les organisations internationales non gouvernementales, en vue de promouvoir et de protéger les droits de l'homme. Et il sert de secrétariat pour les réunions organisées par les organismes des Nations Unies qui s'occupent des questions relatives aux droits de l'homme.

3) Le Conseil Economique et Social:

Selon l'article (62 alinéa 2) de la Charte, le Conseil Economique et Social peut faire des recommandations "en vue d'assurer le respect effectif des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous".

4) Le Conseil de Tutelle:

Parmi les fins essentielles du régime de tutelle selon l'article (76 alinéa c) de la Charte, est l'encouragement du "respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous" sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion, et développer le sentiment de l'interdépendance des peuples du monde".

Ce Conseil n'a plus de régions à administrer après 1994, où la dernière région a eu son indépendance (Palaos).

5) La Cour Internationale de Justice¹⁴

La Cour a favorisé l'avancement de la question des droits de l'homme via des avis consultatifs, comme celui du mur de séparation en Palestine en 2004; ou par les diverses décisions qu'elle a rendu, comme par exemple en matière de décolonisation et cela à travers sa consécration du droit des peuples à disposer d'eux-

¹⁴ -Pour plus d'information voir: "La Cour internationale de Justice et les droits de l'homme", par M. Gilbert Guillaume, Président de la Cour internationale de Justice, Revue Droits Fondamentaux, N° 1, PP. 23 – 29, 2001.

Le but principal du Conseil est d'aborder des situations de violations de droits de l'homme et d'émettre des recommandations à l'encontre des Etats violant leurs engagements au niveau des droits de l'homme.

En 2007 est créé le Comité consultatif du Conseil des Droits de l'Homme, comité composé de 18 experts siégeant à titre individuel, faisant fonction de groupe de réflexion attaché au conseil.

2) Le Conseil de Sécurité:

Le rôle du Conseil de Sécurité dans le domaine des droits de l'homme et leur protection* est essentiellement consacré dans sa responsabilité principale "du maintien de la paix et de la sécurité internationales".

Dans ce cadre le Conseil a aidé, par son pouvoir de prendre des décisions obligatoires, à la progression de la question de l'auto-détermination des peuples, et a tenté d'aider la justice internationale par la création des Cours Pénales Internationales comme celle de l'Ex-Yougoslavie, ou celle de Rwanda, en plus de la création des chambres spéciales, comme celle du Cambodge ou celle Timor Oriental.

notion des droits de l'homme; Comme elle était le lieu qui a vu la naissance de plusieurs instruments concernant les droits de l'homme.

Le Conseil des Droits de l'Homme¹³:

Le Conseil des Droits de l'Homme de l'ONU est un organe directement subordonné à l'Assemblée Générale des Nations Unies, il prend en charge l'examen de la situation des droits de l'homme dans tous les pays partis à l'organisation.

Ce Conseil est composé de 47 États, élus par l'Assemblée générale à la majorité absolue, tout en respectant une répartition géographique équitable, et pour une période de trois ans et non rééligibles après deux mandats consécutifs. Après six ans, un État doit patienter au moins pendant un an avant de refaire acte de candidature. Le conseil est renouvelable par tiers tous les ans.

Le Conseil tient chaque année au moins trois sessions ordinaires, d'une durée totale de dix semaines minimum. Des sessions extraordinaires peuvent, en outre, être convoquées à la demande d'un tiers de ses membres.

¹³ - Pour plus d'informations sur le Conseil voir le site officiel du Conseil des Droits de l'Homme: <http://www2.ohchr.org/french/bodies/hrcouncil/>

et effectif des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion....".

B- Le Rôle des Organes des Nations Unies dans la Protection des Droits de l'Homme:

Avant de voir le rôle de chaque organe des Nations Unies dans la protection des droits de l'homme et leur respect, il faut dire que les questions des droits de l'homme restent un sujet de très haute sensibilité, et les manières de les aborder se différencient selon la place de l'Etat accusé d'une violation sur l'échiquier international; Les circonstances internationales jouent un grand rôle dans la constatation ou non d'un état de violation des droits de l'homme.

1) L'Assemblée Générale:

L'article (13 aliéna b) de la Charte précise que l'Assemblée Générale peut donner des recommandations dans le but de "développer la coopération internationale dans les domaines économique, social, de la culture intellectuelle et de l'éducation, de la santé publique, et faciliter pour tous, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion, la jouissance des droits de l'homme et des libertés fondamentales".

Par ses différentes résolutions l'Assemblée a encouragé, durant des années, l'avancement de la

1) Dans la préambule:

- a- La charte commence par la phrase: "NOUS, PEUPLES DES NATIONS UNIES...".
- b- Ces peuples sont résolus à proclamer leur foi "dans les droits fondamentaux de l'homme".
- c- Dignité et la valeur de la personne humaine, dans "l'égalité de droits des hommes et des femmes, ainsi que des nations, grandes et petites".

2) L'article premier qui précise les buts de l'organisation, surtout:

- a- Paragraphe 2: "Développer entre les nations des relations amicales fondées sur le respect du principe de l'égalité de droits des peuples et de leur droit à disposer d'eux-mêmes...".
- b- Paragraphe 3: Réaliser la coopération internationale... "en développant et en encourageant le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous, sans distinctions de race, de sexe, de langue ou de religion...".

3) En vue de créer les conditions de stabilité et de bien-être nécessaires pour assurer entre les nations des relations pacifiques et amicales, l'article (55, alinéa c) favorise "le respect universel

D'autre part, la plupart des droits de l'homme classiques peuvent être limités, et c'est la loi nationale qui définit les cas dans lesquels la restriction de ces droits est applicable, tels que: la préservation de la sécurité publique, la moralité publique et la santé, est nécessaire.

5- La Charte des Nations Unies et les Droits de l'Homme¹⁰

Certains juristes considèrent la charte des Nations Unies¹¹ comme étant le premier instrument à caractère universel, qui a consacré la notion des droits de l'homme d'une manière claire et sans équivoque.

La Charte des Nations Unies a été signée à San Francisco le 26 juin 1945, et est entrée en vigueur le 24 octobre 1945. Le Statut de la Cour internationale de Justice fait partie intégrante de la Charte.

A- Où On Trouve la Notion des Droits de l'Homme dans la Charte¹²?

on trouve cette notion consacrée dans plusieurs articles de cette Charte:

¹⁰ - Pour plus d'informations voir "Les droits de l'homme et le système des Nations Unies: Des clés pour agir", option déjà citée.

¹¹ - Voir le texte de la Charte des Nations Unies, dans: (textes internationaux relatifs à la protection internationale des droits de l'homme), Volume I Droit international des droits de l'homme, Institut international des droits de l'homme, PP. 2-22, 2007.

¹² - Pour plus d'informations sur le système de protections des droits de l'homme par les organes des Nations Unies Voir: (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP. 25-37, option déjà citée.

mesure de remplir totalement leurs engagements dans le domaine d'application et de respect de droits de l'homme⁸.

Certains droits de l'homme ne peuvent être sujet aux dérogation, comme : l'interdiction de la torture, le déni de procès équitable... D'autre part cette idée de dérogation aux droits de l'homme obéit généralement à des critères plus stricts que ceux demandés en cas de limitation⁹:

- L'existence d'un état d'urgence ou d'un danger immédiat, qui nécessite cette limitation.
- La mesure de dérogation doit être proportionnée avec le danger à éviter.
- Instaure un système de traitement égal entre les personnes concernées par cette mesure de limitation, où il est interdit de prendre des mesure discriminatoires entre les intéressés, soit à cause de leur sexe, race ou ethnie ou religion...

⁸ - Pour plus d'informations voir : "LA PROTECTION DES DROITS INTANGIBLES DANS DES SITUATIONS DE CONFLIT ARMÉ", Pierre LAMBERT, Revue Trimestrielle des Droits de l'Homme, PP 241-259, année 2000.

⁹ - Pour plus d'informations sur la restriction et la dérogation voir: " FICHE N° 6: APPLICATION DU DROIT INTERNATIONAL DES DROITS DE L'HOMME EN DROIT INTERNE", « Les Avocats au Service des Avocats », <http://www.observatoire-avocats.org/wp-content/uploads/fiche-6-Application-du-droit-international-des-droits-de-l'Homme-en-droit-interne.pdf>

exemple: le droit au travail, le droit à la couverture sociale ou le droit à l'éducation...

Troisième Génération des Droits de l'Homme :

Ces droits concernent les peuples et non pas les individus en tant que tels, comme le droit au développement, et la protection de l'environnement....

Quatrième Génération des Droits de l'Homme (le bien être) :

Dans cette catégorie de droits, l'individu n'est pas opposé à l'Etat; Ces droits résultent de la coopération entre les individus et l'Etat. Le champ de travail de cette génération de droit est la société civile .

4) Est-ce que les Droits de l'Homme Sont Absolus⁷?

L'idée de protéger les droits de l'homme ne signifie pas qu'il y a pas de clauses dérogatoires, ou des restrictions à ces droits.

Donc les droits de l'homme ne sont pas garantis de manière absolue, et ils peuvent être limités pour des raisons bien déterminées, comme les situations de chaos ou de désordre, et dans les situations d'urgence déclarée, surtout en temps de guerre, où les Etats ne sont souvent plus en

⁷ - Pour plus d'informations voir: (le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de control), PP. 126- 131 et 138-139, option déjà citée.

3) Les Générations des Droits de l'Homme⁶

La notion des droits de l'homme est passée historiquement, après son consécration dans la préambule de la charte des Nations Unies, par quatre étapes:

Première Génération des Droits de l'Homme:

C'est celle des droits civils et politiques. Ce sont des droits opposables à l'État, où ce dernier ne peut agir d'une façon qui entrave ou supprime ces droits ou libertés. Et on considère que les droits civils et politiques, comme le droit à la vie et la liberté d'expression et le droit à la propriété ..., de ces droits.

On distingue dans cette catégorie entre deux sortes de libertés:

- 1- Les libertés individuelles: comme le droit à la vie; la propriété privée....
- 2- Les libertés politiques : comme le droit de vote...

Deuxième Génération des Droits de l'Homme :

Ce sont des droits économiques et sociales, qui nécessitent l'intervention de l'État pour être mise en œuvre. l'individu peut ici exiger de l'État une certaine action, comme par

⁶ - Pour plus d'informations sur la notion des générations des droits de l'homme, Voir: (Le guide de la protection internationale des droits de l'homme), PP.61- 71, Didier Rouget, édition La Pensée sauvage, PP. 381, 2000).

B- La Notion de Droit:

Le droit a deux facettes:

-C'est la capacité de l'individu à agir lui-même, et dans ce cas les notions de droit et liberté s'unifient .

-C'est le pouvoir sur les autres ou en face d'eux, et ici les deux notions se séparent.

c- L'Importance de la Distinction Entre Droit et Liberté:

Il n'a y aucune valeur de la capacité de l'individu à agir(liberté), s'il n'a y pas une autorité qui garantit et légalise cette action.

La liberté de circuler, par exemple, n'a pas de valeur si elle n'est pas garantie par un texte constitutionnel, et ensuit par une loi qui définit et assure cette liberté aux individus.

Les libertés ont pour but de protéger les individus des abus de l'Etat, et dans leur majorité, elles entrent dans la catégorie des droits de l'homme; La différence essentielle entre les libertés et les droits de l'homme réside dans le fait que les libertés constituent des droits de l'individu envers l'Etat, garantis par la Constitution et les lois⁵.

⁵ - Pour plus d'informations sur les libertés publiques voir: (Libertés publiques et droit de l'homme), Gilles LIBRETON, édition ARMAND COLIN, 5^e édition. PP. 527, 2001.

- 2- Le Pacte International Relatif aux droits Civils et Politiques de 1966.
- 3- Le Pacte International Relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels de 1966.
- 4- La Convention contre la Discrimination Raciale.
- 5- La Convention contre la Torture.
- 6- La Convention sur l'Interdiction de la Discrimination Sexuelle.
- 7- La Convention des Droits de l'Enfant.
- 8- La Convention Européenne des Droits de l'Homme.
- 9- La Convention Américaine des Droits de l'Homme.
- 10- La Charte Africaine des Droits de l'Homme et Peuples.
- 11- La Charte Arabe des Droits de l'Homme.
- 12- Les Quatre Conventions de Genève de 1949 et leurs Protocoles Additionnels.

2) La Différence Entre la Notion des Libertés Publiques et les Droits de l'Homme⁴

A- La Notion de Liberté :

La liberté est la capacité à décider et à agir, sans restriction, par l'individu lui-même, soit par l'accomplissement d'un acte ou par son omission.

⁴ - Pour plus d'information voir (le droit international des droits de l'homme-sources et moyens de contrôle), PP. 10-13, première partie, D. Mohamad Youssef Ouloin et Mohamad Khalil Moussa, Version arabe., PP. 330, 2005.

Idées Essentielles Sur La Notion Des Droits de l'Homme

Le monde des droits de l'homme est très vaste, et la notion de protection de ces droits a préoccupé les différents acteurs internationaux. Cette philosophie s'est vue développer rapidement, et la société internationale a enchaîné l'adoption des instruments internationaux concernant la mise en œuvre de ces idées, à l'origine philosophiques.

1) La Notion des Droits de l'Homme:

A- Définition²:

C'est la reconnaissance de la dignité de l'être humain par un ensemble de droits qui garantissent cette dignité; Ces droits sont universels et inaliénables.

B- Documents³:

Parmi les textes du droit international des droits de l'homme les plus importants, on peut citer les documents suivants:

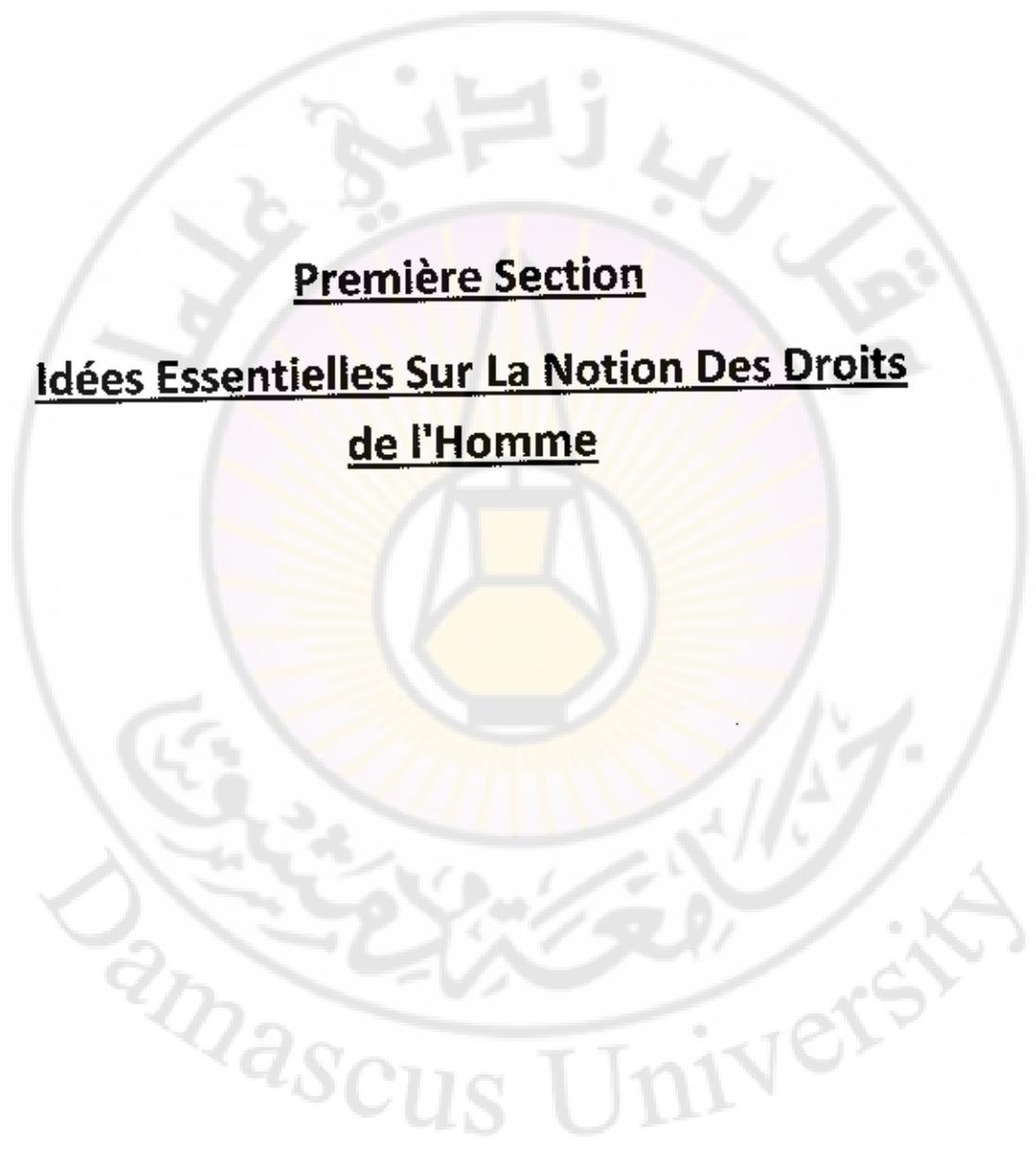
1- La Déclaration Universelle des Droits de l'Homme.

² - Pour plus d'informations sur l'idée des droits de l'homme, Voir : "ABC des droits de l'homme", Département des affaires étrangères de la confédération suisse.

<http://www.eda.admin.ch/eda/fr/home/doc/publi/abcs/abc-mr.html>

³ - Pour plus d'information voir: "Les droits de l'homme et le système des Nations Unies: Des clés pour agir", publication du Haut-Commissariat des Droits de l'Homme.

http://www.un-ngls.org/IMG/pdf/Des_cles_pour_agir.pdf



Première Section
Idées Essentielles Sur La Notion Des Droits
de l'Homme

offre aux individus l'assit nécessaire pour vivre, et non pas seulement survivre, dans les sociétés modernes.

Le concept de libertés fondamentales est un concept récent, et il a un aspect philosophique certain, par conséquent il n'y a pas unanimité sur ses limites et même sur sa définition; il est envisagé à ce jour comme une notion abstraite. Mais cela ne peut nous empêcher, au moins, d'approcher les libertés fondamentales pour comprendre leurs traits principaux et de reconnaître les institutions qui les promulguent et les protègent¹.

Nous allons tenter dans cette ouvrage de clarifier certaines notions appartenant au monde des droits de l'homme, et voir comment la société internationale a abordé cette question, surtout après la deuxième guerre mondiale.

¹ Pour plus d'informations sur "Les concepts de liberté publique et de droit fondamental", PP. 389-407, dans: (Influence du Droit Européen sur les Catégories du Droits Public), Sous la direction du Jean-Bernard Auby, publication Dalloz, 990 P. 2010.

œuvre qui est soumise, par principe, au grès du plus fort, et où souvent on le vide de son sens humain, pour réaliser les intérêts de certaines puissances internationales.

Les instruments internationaux adoptés en matière des droits de l'homme ont donné une forme juridique aux droits inaliénables à l'être humain, en transformant certains principes en droits et obligations et où toute violation doit être punie.

Le droit international des droits de l'homme prévoit les obligations que les Etats sont tenus à réaliser et respecter, et d'un autre côté, il prévoit aussi les devoirs de l'être humain vis-à-vis de ses semblables, à travers le respect de certains droits et libertés, comme le droit au mariage, ou vis-à-vis des autorités qui le gouvernent, à travers le droit de vote ou la participation aux élections.... Ces trois pôles visent la réalisation et atteindre le but des droits de l'homme, c'est-à-dire le bien être de l'être humain dans la société où il vit.

Les droits fondamentaux assurés par le droit international de droits de l'homme représentent les droits primordiaux pour tout individu. En garantissant la vie, le respect et la dignité de l'être humain et un certain d'autres nombre de droits, on

Avant-Propos

La notion des droits de l'homme constitue un concept de points de départ de tout texte juridique, et un des fondements philosophiques des grands courants idéologiques dans le monde moderne.

On voit ces idées dans la Déclaration des droits de l'homme de Virginie aux Etats Unis d'Amérique, adoptée en 1776, et on les voit aussi dans la Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen de 1789 en France; Tout cela avant que la Déclaration des Droits de l'Homme de 1948 ne voit le jour au sein des Nations Unies.

Le droit pénal, le code civil, les différents codes de procédures, le droit de travail, les libertés publiques consacrées par des textes de lois et codes, toutes ces législations sont concernées par l'avancement de la notion des droits de l'homme, qui représente le noyau dur de ces lois et codes, et l'âme de tout organe national ou international qui vise le respect et la protection des êtres humains .

le droit international des droits de l'homme représente aussi la morale internationale, indépendamment de sa mise en



	page
Troisième Section : Les Points Essentiels Dans Les	
Conventions Régionales Des Droits De L'Homme	59
1) Le Système Européen de Protection de Droits de l'Homme	60
2) Le Système Américain de Protection de Droits de l'Homme	68
3)Le Système Africain de Protection des Droits de l'Homme	69
4) Le Système Arabe de Protection des Droits de l'Homme	71
5) Le Système Islamique de Protection des Droit de l'Homme	76
Conclusion	78
Terminologie Essentielle des Droits de l'Homme	80
Bibliographie	84



	page
2) Le Pacte International Relatif aux Droits Civils et Politiques de 1966	32
3) Le Pacte International Relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels de 1966	35
4) La Convention Internationale des Droits de l'Enfant de 1989	37
5) La Convention Contre la Torture	39
6) La Convention sur l'Elimination Toutes Formes de Discrimination à l'Egard des Femmes	40
7) La Convention Internationale sur l'Elimination de Toutes Formes de Discriminations Raciales	42
8) La Convention Relatives au Statut des Réfugiés	44
9) La Convention Internationale pour la Protection de Toutes les Personnes Contre les Disparitions Forcées	47
10) La Convention sur la Protection de Tous les Travailleurs Migrants et des Membres de Leur Famille	49
11) Droit de La Haye et Droit de Genève: Les Quatre Conventions de Genève de 1949, et Ses Protocoles Additionnels	50

	page
L'index	5
Avant-propos	9
Première Section: Idées Essentielles Sur La Notion	
Des Droits de l'Homme	12
1) La Notion des Droits de l'Homme	13
A- Définition	13
B- Documents	13
2) La Différence Entre la Notion des Libertés Publiques et les Droits de l'Homme	14
3) Les Générations des Droits de l'Homme	16
4) Est-ce que les Droits de l'Homme Sont Absolus	17
5) La Charte des Nations Unies et les Droit de l'Homme	19
6) La Mondialisation et la Notion des Droits de l'Homme	26
Deuxième section: Les Points Essentiels dans Certaines Déclarations et Conventions Internationales des Droits de l'Homme	
1) La Déclaration des Droits de l'Homme de 1948	31





Publication d'Université de Damas

Centre d'Enseignement Ouvert

Département des Etudes Juridiques

Introduction Aux Droits De L'Homme
(Recueil Et Commentaires Sur Les
Textes Les Plus Importants)

D. Amal Yazji

Professeur assistant au Département De Droit International

Université de Damas 1434-1435

2013-2014